

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING



2023

التقرير الاقتصادي الربعي الربع الثاني

المملكة العربية السعودية

01

ملخص تنفيذي

03

الفصل الثاني: الاقتصاد السعودي

- الناتج المحلي الإجمالي
- مؤشرات قيادية
 - مؤشر الإنتاج الصناعي
 - مؤشر مديري المشتريات
- التجارة الخارجية
- الاستثمار
 - تكوين رأس المال الثابت
 - الاستثمار الأجنبي المباشر
- سوق العمل
- المالية العامة
- الأداء النقدي
 - الأسعار
 - العقارات
- نقاط البيع والسحوبات النقدية
- الأسهم (مؤشر السوق الرئيسية)

02

الفصل الأول: الاقتصاد العالمي

- النمو الاقتصادي العالمي
- التضخم الاقتصادي العالمي
- تطورات التجارة العالمية
- المخاطر الاقتصادية



آفاق الاقتصاد العالمي

أظهر الاقتصاد العالمي بعض المرونة في النصف الأول من عام 2023م مدعومًا بإنفاق المستهلكين في قطاع الخدمات بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وخاصة نحو برامج الضمان الاجتماعي، مما ساعد في تخفيف احتمالات الركود في الاقتصادات الكبرى. وبالرغم من ذلك، من المحتمل تباطؤ الاقتصاد بشكل ملحوظ في الربعين الأخيرين من العام الحالي بسبب تشديد السياسة النقدية.

بدأ التضخم العالمي في التباطؤ تدريجيًا نتيجة تباطؤ النمو وعودة الطلب في سوق العمل إلى معدلاته الطبيعية وتخفيف تحديات سلاسل الإمداد وانخفاض أسعار الطاقة والغذاء. ومن المتوقع أن تظل مقاييس التضخم العام والأساسي فوق مستوى ما قبل الجائحة حتى النصف الأول من عام 2024م. ولكن يظل معدل التضخم الأساسي مرتفعًا وأعلى من المستهدف مما قد يتسبب في مزيد من رفع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية.

كما سيكون للتوترات الجيوسياسية المتزايدة وميل الاقتصادات الكبرى إلى التركيز على اقتصادها المحلي، تأثير كبير على التجارة العالمية وخاصة على أسعار الغذاء والنفط.

النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نموًا بمعدل 1.2% في الربع الثاني من عام 2023م على أساس سنوي، ويعكس هذا النمو الارتفاع الكبير الذي حققته الأنشطة غير النفطية بمعدل 6.1% في الربع الثاني من عام 2023م على أساس سنوي وقد انعكس الأداء القوي للقطاع الخاص غير النفطي على استمرار حالة التفاؤل في المستقبل.

السياسات المالية والنقدية

انخفضت الإيرادات العامة للدولة بنسبة 15% على أساس سنوي لتصل إلى حوالي 179.74 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2023م، وارتفعت المصروفات العامة للدولة في الربع الثاني من عام 2023م بنسبة 9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، في ظل تحقيق المستهدفات والاستمرار في الإصلاحات المالية. لذلك، حققت الميزانية العامة عجزًا ماليًا قدره 5.27 مليار ريال، ولا يشكل هذا العجز قلقًا في ظل قوة ومثانة الاقتصاد السعودي والسياسات المالية المعززة للاستدامة المالية.

ارتفع إجمالي عرض النقود (ن3) على أساس سنوي بواقع 9.1% في الربع الثاني لعام 2023م مدعومًا بنمو كافة المكونات ماعدا الودائع تحت الطلب. وحقق الائتمان المصرفي نموًا سنويًا بمقدار 10.2% في الربع الثاني من نفس العام مدعومًا بنمو كافة الأنشطة الاقتصادية وقروض الأفراد ماعدا أنشطة الزراعة وصيد الأسماك والأنشطة الأخرى وأنشطة الصناعات التحويلية والتعليم. وواصل البنك المركزي السعودي «ساما» رفع معدل الفائدة خلال الربع الثاني من عام 2023م بالتزامن مع البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، والذي لجأ إلى رفع الفائدة للسيطرة على ارتفاع التضخم. كما ارتفع متوسط سعر الفائدة بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (السايبور) ليصل إلى 5.83% في الربع الثاني لعام 2023م.

الإنتاج الصناعي

شهد متوسط الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في الربع الثاني لعام 2023م ارتفاعًا سنويًا بلغ 0.1%، فيما استمر نشاط الصناعات التحويلية في أدائه الإيجابي حيث استنفادت الصناعات المحلية من ارتفاع الطلب المحلي واستمرار التوسع في المشاريع الحكومية، وكذلك الاستثمار الصناعي المحلي.

التجارة والاستثمار

سجل الميزان التجاري فائضًا قدره 112.7 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2023م، مقابل فائض قدره 252.4 مليار ريال لنفس الفترة من العام السابق، وذلك بتراجع قدره 55.4%، ويعزى السبب في ذلك إلى تراجع الصادرات السلعية بنسبة 31.8% على أساس سنوي، لتبلغ 291.6 مليار ريال وارتفاع الواردات بنسبة 2% على أساس سنوي لتبلغ 178.9 مليار ريال خلال نفس الفترة.

ارتفعت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الأول من عام 2023م بنسبة 10.2% على أساس سنوي، لتصل إلى 8.1 مليار ريال وبزيادة قيمتها 700 مليون ريال (0.8% من الناتج المحلي الإجمالي) عن الربع المماثل من عام 2022م والذي بلغ 7.4 مليار ريال، وهو الأعلى منذ الربع الثاني 2021م والتي تضمنت تدفقات استثمارات شركة أرامكو.

سوق العمل

واصل سوق العمل أدائه الإيجابي على صعيد التوظيف والمشاركة الاقتصادية، حيث سجل معدل البطالة بين السعوديين في الربع الثاني من عام 2023م 8.3%، انخفاضًا من 9.7% في الربع المماثل من العام السابق. ويعزى التحسن المستمر في سوق العمل إلى التأثيرات الإيجابية لسياسات التوظيف وسياسات تمكين المرأة واستمرار الدولة في تنفيذ المشروعات الكبرى. ونتيجة الجهود المبذولة فقد سجل المعدل الكلي للمشاركة الاقتصادية 51.7% في الربع الثاني من عام 2023م.

الأسواق والأعمال

تحسنت ظروف السوق وازدادت أعمال الإنشاءات والاستثمارات الجديدة المحلية بالإضافة لزيادة خدمات السفر والسياحة في الربع الثاني من عام 2023م وتزامن ذلك مع فترة موسم الحج لعام 1444هـ، وتحسنت بيئة الأعمال إذ شهدت شركات القطاع الخاص غير النفطي تحسنًا مستمرًا في الأداء، حيث ارتفعت الطلبات الجديدة في بداية الربع الثاني بشكل إيجابي، كما أدى ارتفاع الطلب في السوق إلى زيادة قوية في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى ارتفاع الإنتاج والتوظيف.

الفصل الأول الاقتصاد العالمي

أظهر الاقتصاد العالمي بعض المرونة في النصف الأول من عام 2023م مدعومًا بإنفاق المستهلكين في قطاع الخدمات، مما ساعد على تخفيف احتمالات الركود. ومع ذلك، فإن هذه المرونة ستتلاشى بسبب تشديد السياسة النقدية، مما سيؤدي إلى تباطؤ كبير خلال بقية العام.

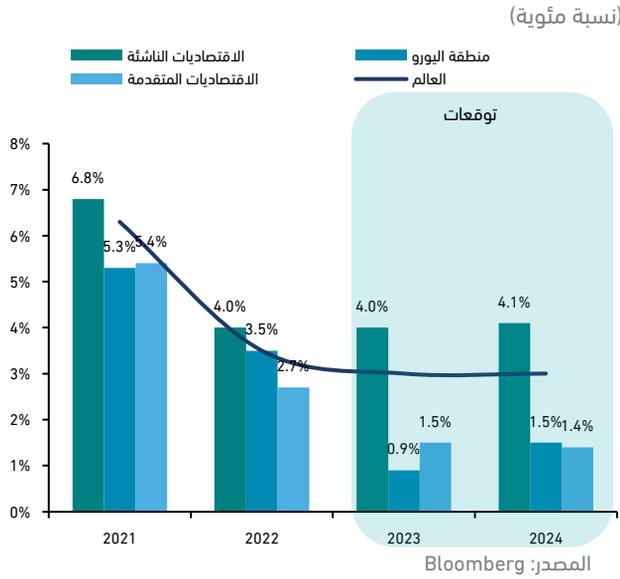
كما أن التضخم العالمي قد انخفض بالرغم من ثبات التضخم الأساسي، والذي قد يؤدي إلى مزيد من رفع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الرئيسية.

بالإضافة إلى أن التوترات الجيوسياسية المتزايدة وميل الاقتصاديات الكبرى في التركيز على دعم اقتصادها المحلي، سيكون لهما تأثير كبير على نمو التجارة العالمية.

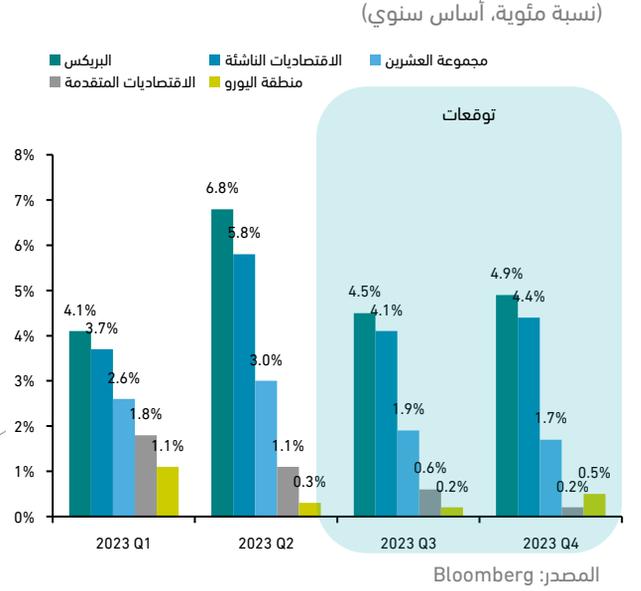
النمو الاقتصادي العالمي

أظهر النشاط الاقتصادي العالمي مرونة بشكل كبير خلال الربع الثاني من عام 2023م، حيث ارتفع معدل النمو العالمي من 2.8% إلى 3.0% في عام 2023م، ومن المتوقع أن يظل ثابتًا في عام 2024م. ويعود هذا النمو بشكل أساسي إلى الإنفاق الاستهلاكي القوي الذي كان مدفوعًا بالدعم النقدي وانخفاض معدلات الفائدة لتيسير المدخرات الأسرية المتراكمة خلال جائحة كوفيد-19، حيث أدى الإلغاء الكامل للتدابير الاحترازية لمواجهة الجائحة بشكل أسرع من المتوقع في الصين إلى انتعاش النشاط الاقتصادي وزيادة في الطلب العالمي استمر خلال الربع الثاني من عام 2023م.

الشكل (2): معدل نمو الاقتصاد العالمي السنوي



الشكل (1): معدل نمو الاقتصاد العالمي الربعي



هذا بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وخاصة نحو برامج الضمان الاجتماعي، والذي أدى إلى زيادة السيولة النقدية بشكل ينعكس على زيادة الطلب المحلي. وتركز النمو الاقتصادي بشكل واضح في قطاع الخدمات، كما كان بشكل ملحوظ في الأسواق الناشئة منه في الاقتصادات المتقدمة. كما ظل قطاع التصنيع العالمي ضعيفًا منذ الربع الرابع من عام 2022م، وذلك بسبب الانخفاض المفاجئ والحاد في استهلاك السلع أعقاب الجائحة إلى بدء هذا التحول في الربع الأول من عام 2021م. كما أدى انخفاض معدلات التوظيف بشكل كبير إلى تقييد سوق العمل، وارتفاع الأجور الحقيقية لتساهم في ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي والذي استمر خلال الربع الثاني من هذا العام.

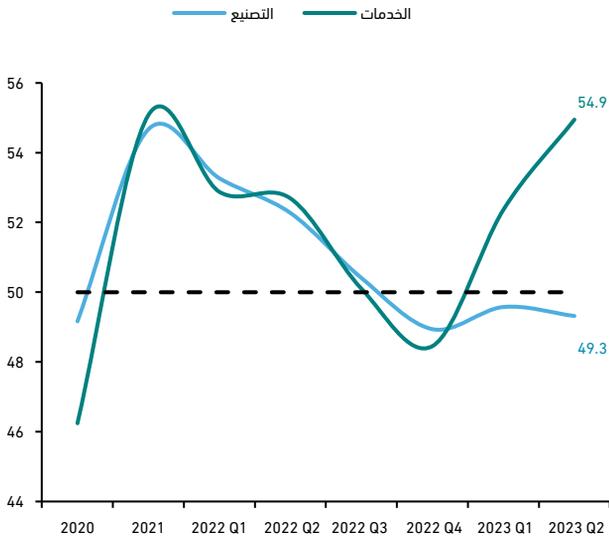
علاوة على ذلك، أثرت حالة عدم اليقين بشأن المشهد الجيوسياسي الناجم عن الصراع الروسي الأوكراني والظروف المالية الصعبة الأخيرة بسبب تشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة من قبل معظم البنوك المركزية بشكل غير مسبوق على معدل تكوين رأس المال الثابت، مما أدى إلى أن يكون هذا التحول نحو الإنفاق الاستهلاكي الخدمي على حساب الاستهلاك السلعي أكثر حدة في الربع الثاني من عام 2023م. هذا بالإضافة إلى انخفاض نمو التجارة العالمية وخاصة في أسعار الغذاء والنفط، نتيجة إلى ميل الاقتصادات الكبرى لدعم اقتصادها المحلي وتطبيق سياسات حمائية لخفض أسعار السلع الأساسية.

الشكل (4): مؤشر مديري المشتريات في العالم

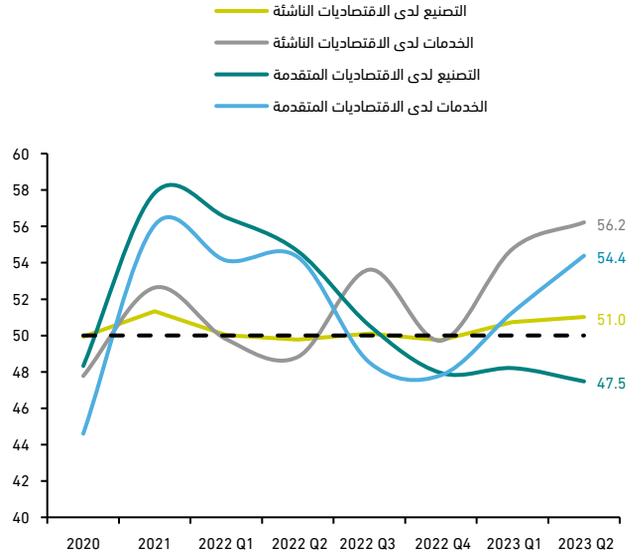
(نقطة)

الشكل (3): مؤشر مديري المشتريات في الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة

(نقطة)



المصدر: S&P



المصدر: S&P

بدأت مرونة الاقتصاد العالمي في التناقص تدريجياً بسبب المخاطر المستمرة. وقد ظهر ذلك بشكل واضح في ضعف نمو الإستهلاك المحلي، خاصةً بعد أن بدأ تأثير رفع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الظهور تدريجياً. وعليه، فإنه من المتوقع أن تتباطأ معدلات النمو العالمية في كل من الربعين الثالث والرابع لعام 2023م. وحيث أن النمو العالمي كان مدفوعاً بشكل أساسي من الإنفاق الاستهلاكي، وخاصةً الاستهلاك الخدمي، فإنه من المتوقع أن يتحدد حجم التباطؤ الاقتصادي من خلال سرعة اقتراب الإنفاق الاستهلاكي من معدلاته السابقة للجائحة.

والجدير بالذكر، أن معدلات الإنفاق الاستهلاكي الخدمي كانت مرتفعة بشكل أكبر في الاقتصاديات المتقدمة عنه في الأسواق الناشئة، في ذات الوقت الذي يعاني القطاع الصناعي في الاقتصاديات المتقدمة من تراجع كبير في ظل انخفاض الطلب العالمي خلال الربعين السابقين وارتفاع أسعار الفائدة. وبالتالي، فإنه من المتوقع تراجع معدلات النمو في الاقتصاديات المتقدمة بدرجة أكبر خلال هذا العام. ومن جهة أخرى، فإن تباطؤ معدلات النمو في الأسواق الناشئة سيكون بدرجة أكثر مرونة نتيجة لنمو الصادرات بدرجة أكبر من المتوقع خلال بداية هذا العام. ومع ذلك، فبالنسبة لبعض الأسواق الناشئة ذات مستويات الدخل المنخفض فإنه من المتوقع أن تواجه تحديات كبيرة في تمويل الإنفاق الحكومي والحفاظ على الاستقرار المالي نتيجة لارتفاع معدلات الديون الخارجية.

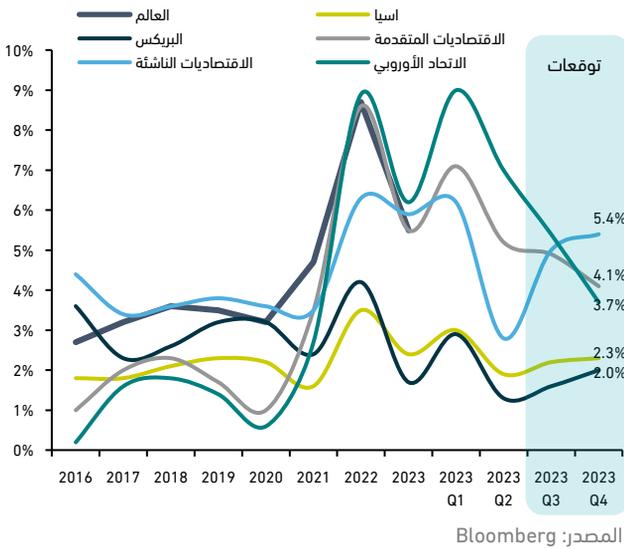
وبالرغم من أن معظم الاقتصاديات الكبرى قامت بإتخاذ تدابير متماثلة لمواجهة التحديات الاقتصادية الحالية، إلا أن استجابة اقتصادياتها جاءت متفاوتة، وذلك وفقاً لهيكل الاقتصاد وأنماط سلوك المستهلك. فعلى سبيل المثال، كان هناك ارتفاع كبير في معدلات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي دعمت النمو الاقتصادي في الربع الثاني من عام 2023م والتي تشير مؤشرات الإنفاق إلى تباطؤه بشكل كبير في النصف الثاني من هذا العام. أما بالنسبة إلى الإتحاد الأوروبي، كانت استجابة المستهلكين للتشديد النقدي ورفع أسعار الفائدة بشكل أكبر مما عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، مما تسبب في حدة تراجع القطاع الصناعي وبالتالي زيادة ضعف النمو الاقتصادي، والذي من المتوقع أن يستمر حتى أوائل عام 2024م. وفي الصين، أدى رفع التدابير الاحترازية لمواجهة جائحة كوفيد-19 في وقت مبكر إلى انتعاش مؤقت في النشاط الاقتصادي مدفوعاً من الطلب المحلي، حيث انتعش الاقتصاد الصيني في الربعين الأول والثاني من عام 2023م.

ولكن يُلقى ضعف النمو العالمي بثقله على الصادرات الصينية بشكل أكبر من الارتفاع الناتج من الطلب المحلي مما سيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو في النصف الثاني من هذا العام. وقد قامت الحكومة الصينية بتنفيذ العديد من السياسات لتحفيز الاستثمار الخاص المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أدى إلى 110 طبقاً لأحدث بيانات صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، فإنه لا تعتبر هذه الجهود كافية للحفاظ على معدلات النمو الحالية في مواجهة التحديات الاقتصادية المحيطة هذا العام وخاصة مع ارتفاع مستويات الديون على الشركات الصينية. وبالتالي، فمن المتوقع أن يبدأ النشاط الاقتصادي في الصين في الضعف بشكل أكبر من المتوقع في الأشهر المقبلة وحتى نهاية عام 2024م.

التضخم العالمي

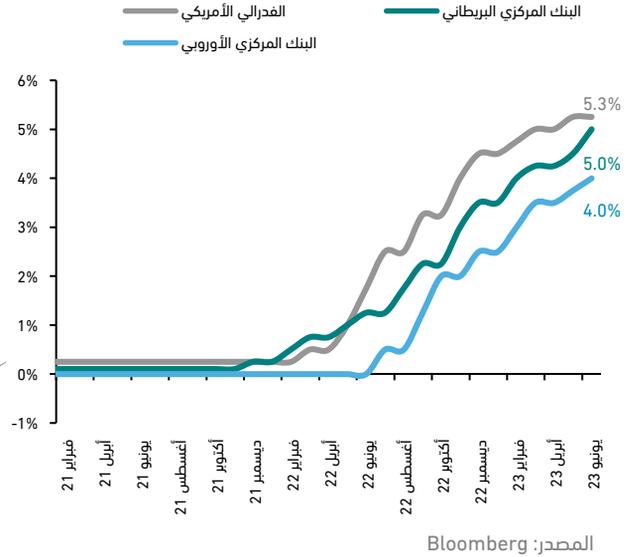
الشكل (6): معدلات التضخم العام

(نسبة مئوية، أساس سنوي)



الشكل (5): معدلات السياسة الاقتصادية

(نسبة مئوية)



تستمر الضغوط التضخمية مع استمرار البنوك المركزية الرئيسية في تشديد السياسة النقدية لاستعادة استقرار الأسعار وكبح الطلب. نتيجة لذلك، ظلت الأوضاع المالية العالمية متشددة، وسادت الضغوط على القطاع المصرفي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، نتيجة لارتفاع تكلفة الإقراض وخدمة الدين مع نقص في السيولة والذي كان بشكل أكثر وضوحاً في الأسواق الناشئة مما يزيد من حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

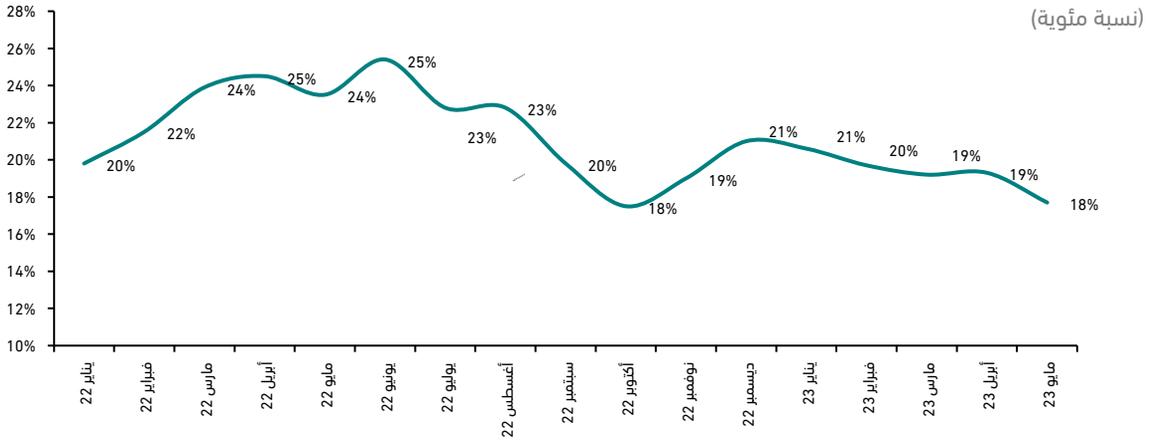
يظل التضخم الأساسي مدفوعاً بالطلب المحلي أعلى من المستهدف في معظم الدول، على الرغم من تعافي سلاسل الإمداد وانخفاض أسعار السلع الأساسية، ولكن ليس بالشكل الكافي. كما كانت أسعار الطاقة متقلبة في الربع الثاني من عام 2023م، نتيجة حالة عدم اليقين بشأن الطلب العالمي، لكن من المتوقع أن تستمر في الانخفاض في الأشهر المقبلة مع تباطؤ الطلب واستمرار تحسينات كفاءة الطاقة في أوروبا.

من المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي تدريجيًا نتيجة تباطؤ النمو وعودة الطلب في سوق العمل إلى معدلاته الطبيعية وتخفيف تحديات سلاسل الإمداد وانخفاض أسعار الطاقة والغذاء. ولكن من المتوقع أن تظل مقاييس التضخم العام والأساسي فوق مستوى ما قبل الجائحة حتى النصف الأول من عام 2024م. أيضاً من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم العام العالمي من 8.7% في عام 2022م إلى 7.0% في عام 2023م، حيث ستكون الاقتصاديات المتقدمة أكثر نجاحًا في خفض الطلب الزائد مقارنةً بالأسواق الناشئة، والتي ستواجه ضغوط تضخمية مستمرة بسبب استمرار الحوافز المالية الحكومية، والتي تم تمويلها بشكل أساسي، من خلال الاقتراض الخارجي، الأمر الذي قد يتطلب لتنسيق دولي من أجل إدارة وضمان سداد الديون.

لا تزال الظروف المالية العالمية تواجه العديد من التحديات، حيث تقوم البنوك والمستثمرون بإعادة تعديل توقعات أسعار الفائدة الخاصة بهم في ظل الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية الكبرى لكبح التضخم. مما قد يعرض المؤسسات المالية المختلفة لمخاطر أسعار الفائدة وتدفق استثمارات المحافظ المالية نحو خيارات أكثر أماناً للسندات الحكومية وكذلك إلى التوسع في الاستثمار في بعض سندات الشركات للقطاعات الواعدة مثل الرعاية الصحية والاتصالات والطاقة والمرافق.

التجارة العالمية

الشكل (7): مؤشر التجارة العالمي



المصدر: Bloomberg

تباطأت التجارة العالمية في الربع الثاني من عام 2023م نتيجة لتراجع الإنتاج الصناعي العالمي، حيث كان الإنتاج العالمي في الاقتصاد الصيني مدفوعاً بشكل أساسي من قطاع الخدمات. ولكن بدأ هيكل الاستهلاك بالعودة تدريجيًا نحو السلع القابلة للتداول بعيدًا عن الخدمات، وذلك أدى إلى تباطؤ نمو التجارة العالمية بشكل ملحوظ خلال عام 2023م. أخيراً، سيكون للتوترات الجيوسياسية المتزايدة وميل الاقتصاديات الكبرى إلى التركيز على اقتصادها المحلي مما سيكون له تأثير ملحوظ على التجارة العالمية، حيث من المتوقع أن يتباطأ نمو التجارة العالمية في الأشهر المقبلة ليصل إلى 2.0% في عام 2023م مقارنة بـ 5.2% في عام 2022م.

ارتفع الطلب العالمي على النفط إلى مستويات قياسية، مدفوعاً بارتفاع حركة الملاحة الجوية والسفر في فصل الصيف وتزايد نشاط قطاع البتروكيماويات الصيني. ومن المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على النفط بمقدار 2.2 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 102.2 مليون برميل في اليوم في عام 2023م، حيث تمثل الصين أكثر من 70% من النمو.

انخفض مؤشر أسعار الغذاء العالمية في يونيو 2023م إلى أدنى مستوى له خلال الأعوام السابقة، مدفوعاً بانخفاض تكلفة السكر والزيوت النباتية والحبوب ومنتجات الألبان. وقد كانت نتيجة يونيو 2023م هي الأدنى منذ أبريل 2021م، حيث سجل المؤشر انخفاضاً بنسبة 23.4% مقارنةً بأعلى مستوى وصل إليه في مارس 2022م بعد بدء الصراع في أوكرانيا.

كما سجل مؤشر الفاو انخفاضاً لأسعار الحبوب في يونيو لعام 2023م بنسبة 2.1% مقارنة بشهر مايو لنفس العام، مدفوعة في الغالب بزيادة إمدادات محاصيل الذرة الجارية من الأرجنتين والبرازيل وتحسن توقعات الإنتاج في المناطق الرئيسية بالولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك انخفضت أسعار القمح العالمية بنسبة 1.3%، حيث بدأ الحصاد في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، متأثراً بوفرة الإمدادات وانخفاض ضريبة التصدير في الاتحاد الروسي، إلى جانب تحسن الظروف في الولايات المتحدة الأمريكية، وانخفضت الأسعار الدولية للآرز بنسبة 1.2% وسط انخفاض الطلب بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها باكستان لجذب مبيعات التصدير.

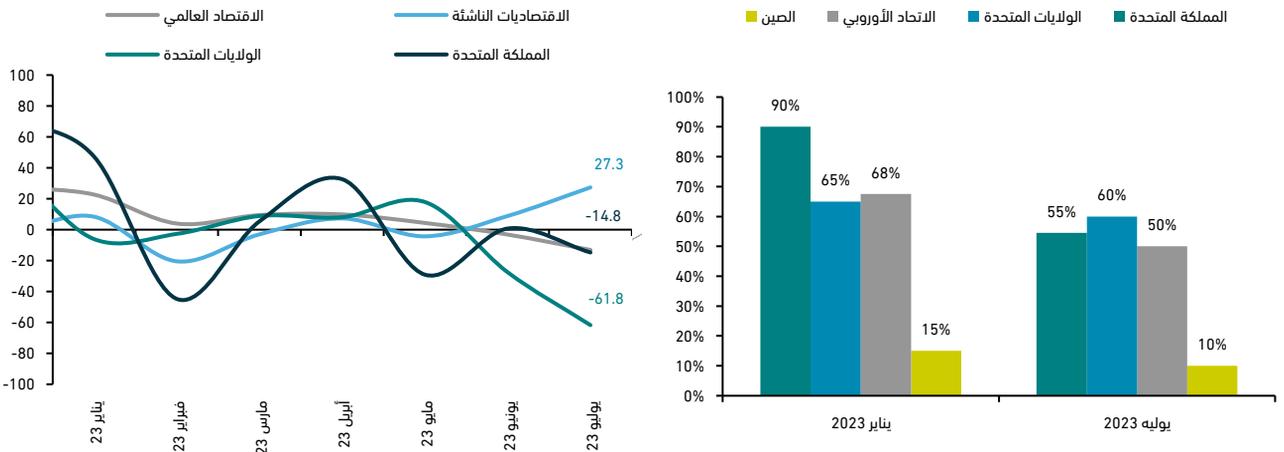
مخاطر الاقتصاد العالمي

الشكل (8): احتمالية الركود

(نسبة مئوية)

الشكل (9): مؤشر التباين الاقتصادي

(نقطة)



المصدر: Bloomberg

المصدر: Bloomberg

بدأت المخاطر العالمية تلقي بثقلها على الاقتصاد العالمي في الربع الثاني من عام 2023م، حيث يوضح مؤشر قياس التوقعات الاقتصادية، والذي يمثل مجموع الفرق بين النتائج الاقتصادية الرسمية والتنبؤات، تفوق الأداء الاقتصادي على توقعات السوق عندما يزيد عن (0)، وحينما يكون أقل من (0) فإن المخاطر الاقتصادية تكون بشكل عام أسوأ من المتوقع. أظهر المؤشر أن المخاطر تكون بشكل أكبر في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بينما تُظهر الأسواق الناشئة مرونة أكبر حتى الآن. ويرجع ذلك إلى 3 أسباب رئيسية:

- يمثل عدم تراجع التضخم الأساسي بالعدلات المتوقعة التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد العالمي، وذلك لزيادة التوترات الجيوسياسية واستمرار تصاعد الصراع في أوكرانيا وتداعياتها على حركة التجارة العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية.
- تصاعد عدم اليقين في توقعات التضخم ومسار السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية الرئيسية يزيد من اضطراب الأسواق المالية، خاصة في الأسواق ذات نسبة الديون المرتفعة والقطاعات الغير مستقرة.
- انكماش الاقتصاد الصيني وعدم كفاية السياسات الأخيرة التي اعتمدها السلطات للحفاظ على استدامة بيئة الأعمال، سيؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي.

جدول (1): أبرز مستجدات الأداء الاقتصادي لدول مجموعة العشرين

الرقم القياسي لتكلفة المعيشة يونيو 2023م	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2022م (من الناتج المحلي%)	احتياطات النقد الأجنبي الربع الثاني-2023م (من الناتج المحلي%) ³	الميزان التجاري الربع الثاني-2023م (من الناتج المحلي%) ¹	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الربع الثاني 2023م (مليار دولار أمريكي) ¹	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي الربع الثاني-2023م (مليار دولار أمريكي) ²	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الربع الثاني 2023م (%) ¹	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي 2022م (مليار دولار أمريكي)	دول مجموعة العشرين
3.0	1.4	0.96	-3.0	5105	6745	2.5	20953	الولايات المتحدة
0.0	1.0	18.7	5.3	3953	4247	6.3	16325	الصين
6.0	1.6	2.4	2.6	479	543	0.4	1937	إيطاليا
4.5	3.5	1.1	-3.5	647	766	1.0	2644	فرنسا
7.9	1.4	6.0	-2.4	712	842	0.4	3163	المملكة المتحدة
6.4	1.2	0.9	4.8	820	1122	-0.6	3618	ألمانيا
5.5	2.1	2.1	0.1	3026	3880	0.5	12918	الاتحاد الأوروبي
3.5	1.6	10.4	2.2	205	348	5.2	1122	إندونيسيا
2.8	2.5	5.3	-0.2	1662	2136	1.1	1748	كندا
3.3	1.1	29.5	-0.3	3870	4084	1.6	4509	اليابان
3.3	-1.9	26.3	NA	367	464	4.9	1472	روسيا
5.4	4.0	3.5	4.8	374	424	2.1	1579	أستراليا
3.2	4.8	17.86	5.2	184	553	3.4	1901	البرازيل
5.1	2.7	14.4	-0.1	1458	1829	3.6	1244	المكسيك
4.9	1.5	17.6	-6.7	492	861	7.8	2955	الهند
2.7	0.7	40.0	11.6	193	259	1.2	767	السعودية
38.2	1.5	16.7	-12.6	221	211	3.8	1194	تركيا
2.7	1.1	25.3	-0.9	377	419	0.9	1737	كوريا الجنوبية
115.6	2.4	4.4	-0.2	3	564	1.3	598	الأرجنتين
5.4	2.2	15.2	0.1	246	371	1.5	360	جنوب إفريقيا

البطالة يونيو 2023م 5 (%)	مؤشر محبري المشتريات يونيو 2023م	مؤشر الإنتاج الصناعي يونيو 2023م (%) ⁴	عائد الأسواق المالية (المؤشر الرئيسي) خلال 12 شهرًا الماضية (%)	نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) 2022م	أسعار الفائدة الرسمية (%)	دول مجموعة العشرين
3.6	46.3	-0.8	11.1	136	5.5	الولايات المتحدة
5.2	50.5	4.4	-3.7	105	3.6	الصين
7.4	43.8	-0.8	32.3	132	4.3	إيطاليا
7.1	46.0	-0.3	16.3	115	4.3	فرنسا
4.0	46.5	0.7	3.7	113	5.0	المملكة المتحدة
5.5	40.6	-1.7	22.0	60	4.3	ألمانيا
6.4	43.4	-1.3	20.6	85	4.3	الاتحاد الأوروبي
5.5	52.5	NA	-0.3	37	5.8	إندونيسيا
5.4	48.8	NA	5.2	91	5.0	كندا
2.6	49.8	0.0	19.3	264	-0.1	اليابان
3.1	52.6	5.8	38.8	22	8.5	روسيا
3.5	48.2	2.7	6.7	62	4.1	أستراليا
8.0	46.6	0.3	18.2	96	13.3	البرازيل
2.7	50.9	3.7	13.9	58	11.3	المكسيك
8.0	57.8	3.7	15.6	84	6.5	الهند
5.1	59.6	-1.6	-4.2	20	6.0	السعودية
9.5	51.5	0.6	178.4	42	17.5	تركيا
2.6	47.8	-5.6	7.4	58	3.5	كوريا الجنوبية
6.9	N/A	-2.3	273.1	65	97.0	الأرجنتين
32.9	48.7	5.5	14.6	85	8.3	جنوب إفريقيا

المصدر: Bloomberg، 2023م.

*1 الربع الأول 2023م للأرجنتين.

*2 الربع الأول 2023م للأرجنتين وروسيا.

*3 الربع الأول 2023م لأستراليا، روسيا، وتركيا، الربع الرابع 2022م لفرنسا، السعودية والأرجنتين، و جنوب أفريقيا، فبراير 2023م لإندونيسيا.

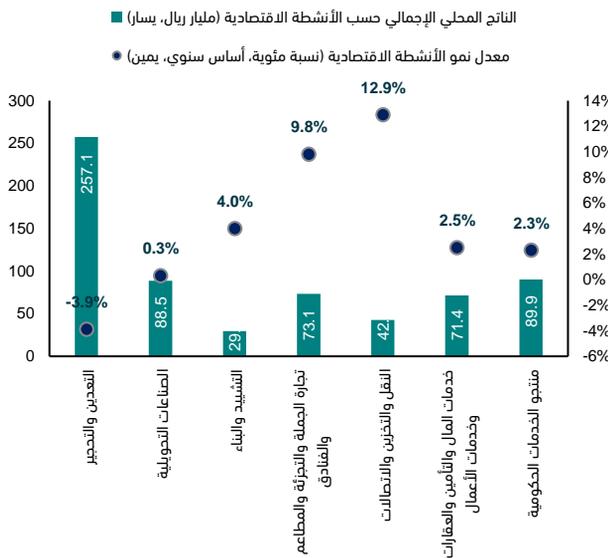
الفصل الثاني الاقتصاد السعودي

واصل الاقتصاد السعودي الأداء الإيجابي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 1.2% في الربع الثاني من عام 2023م؛ مدعومًا بارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 6.1% مما يعكس تنوع قاعدة النمو الاقتصادي والانتعاش الذي تشهده كافة القطاعات، خصوصًا على مستوى الاستثمار والصناعات التحويلية، وحققت الأنشطة الحكومية نموًا على أساس سنوي بنسبة 2.3%. في حين انخفضت الأنشطة النفطية بنسبة 4.3% على أساس سنوي مع قرار خفض إنتاج النفط الطوعي.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نموًا بنسبة 1.2% في الربع الثاني من عام 2023م على أساس سنوي، ويعكس هذا النمو الارتفاع الكبير الذي حققته الأنشطة غير النفطية بنسبة 6.1% في الربع الثاني من عام 2023م على أساس سنوي، وقد انعكس الأداء القوي للقطاع الخاص غير النفطي على استمرار حالة التفاؤل في المستقبل، في حين انخفضت الأنشطة النفطية بنسبة 4.3% على أساس سنوي، نتيجة قرار خفض إنتاج النفط السعودي بمقدار مليون برميل يوميًا، والذي أعلنت المملكة في شهر مايو 2023م تنفيذه طواعية، مع مواصلة المملكة لسياستها الداعمة لضبط الأسواق النفطية.

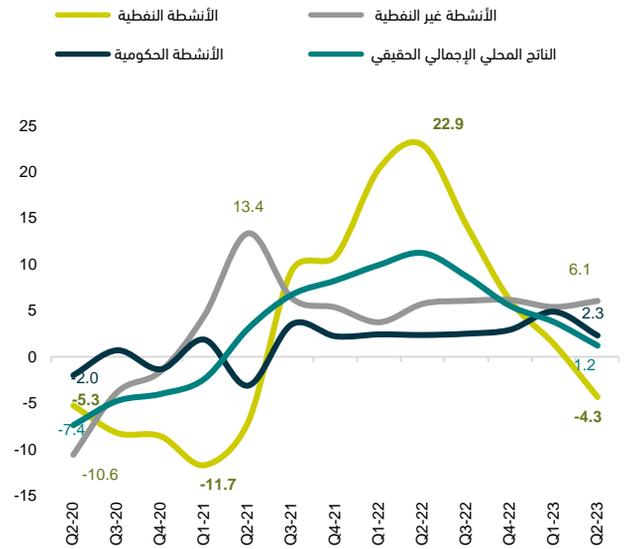
الشكل (11): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية الربع الثاني 2023م



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

الشكل (10): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

كما بلغت نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي نحو 47.7% في الربع الثاني من عام 2023م، في حين ساهمت الأنشطة النفطية ما نسبته 39.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

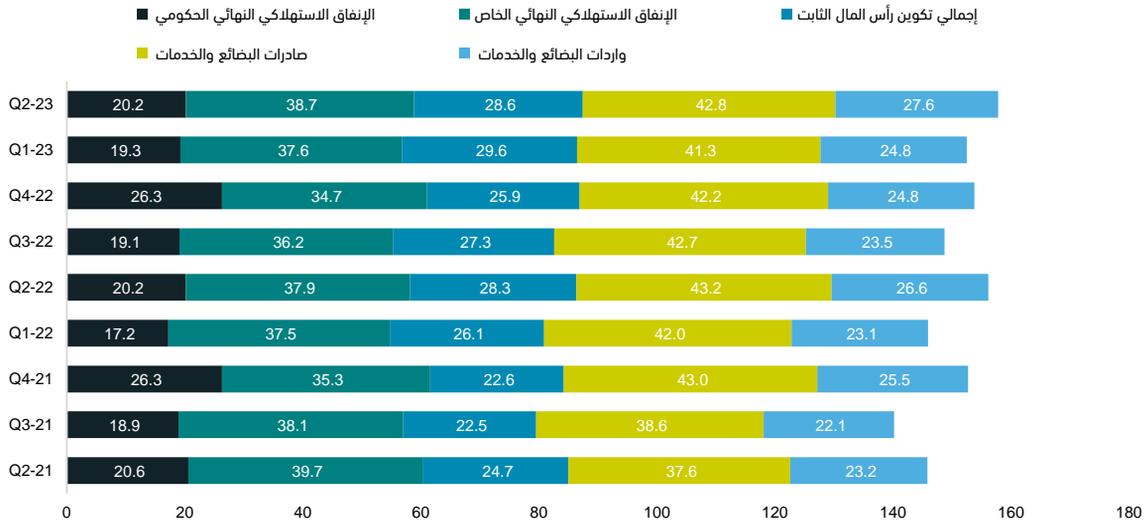
بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب نوع النشاط الاقتصادي، نجد أن نشاط "التعدين والتعدين (الزيت الخام والغاز الطبيعي)" سجل أعلى معدل مساهمة، حيث بلغ 35.5% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بانخفاض بلغ 3.9% خلال الربع الثاني من عام 2023م على أساس سنوي، لتبلغ قيمته 257.1 مليار ريال.

وسجل ثاني أكبر نشاط في الاقتصاد السعودي "الخدمات الحكومية" مساهمة بلغت 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونموًا سنويًا بلغ 2.3% خلال الربع الثاني من عام 2023م على أساس سنوي، نتيجة التوسع في تقديم الخدمات الحكومية وتطويرها. وقد بلغت قيمته 89.9 مليار ريال. في حين سجل ثالث أكبر نشاط "الصناعات التحويلية" مساهمة بلغت 12.2% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنمو طفيف بلغ 0.3% خلال الربع الثاني من عام 2023م على أساس سنوي لتبلغ قيمته 88.5 مليار ريال.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب مكونات الإنفاق

الشكل (12): مساهمة مكونات الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي

(نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، 2023م

بلغت مساهمات مكونات الإنفاق لإجمالي تكوين رأس المال الثابت 28.6%، والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص 38.7%، كما بلغت مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي 20.2%، في حين بلغت مساهمة كلاً من واردات البضائع والخدمات وصادرات البضائع والخدمات 27.6% و42.8% على التوالي.

وسجل إجمالي الإنفاق الاستهلاكي نموًا سنويًا بمقدار 2.5% مدعومًا بنمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والخاص، حيث سجلا نموًا سنويًا بلغ 1.0% و 3.3% على التوالي، وتمثل مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي 34.2% في حين تبلغ مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص 65.8% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

ويعد الاستهلاك الخاص مساهمًا حقيقيًا في النمو الاقتصادي، ومؤثرًا قويًا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الخاص، كما أن له دور مهم في التوظيف والنمو.

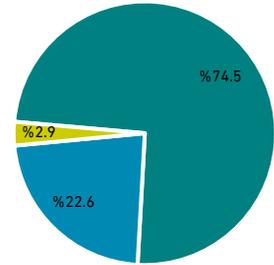
وجاء الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده المملكة خلال الفترات الأخيرة في ظل توسع القطاع الخاص غير النفطي، واستمرار وجود مستويات جيدة من الاحتياطيات المالية، وانخفاض حجم الدين العام مقارنة بدول مجموعة العشرين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أيضًا نجاح سياسة التخطيط المالي التي تهدف إلى تحقيق متطلبات الاستدامة المالية بعيداً عن اتجاهات أسعار النفط العالمية.

مؤشر الإنتاج الصناعي

الشكل (13): الأهمية النسبية لمكونات مؤشر الإنتاج الصناعي

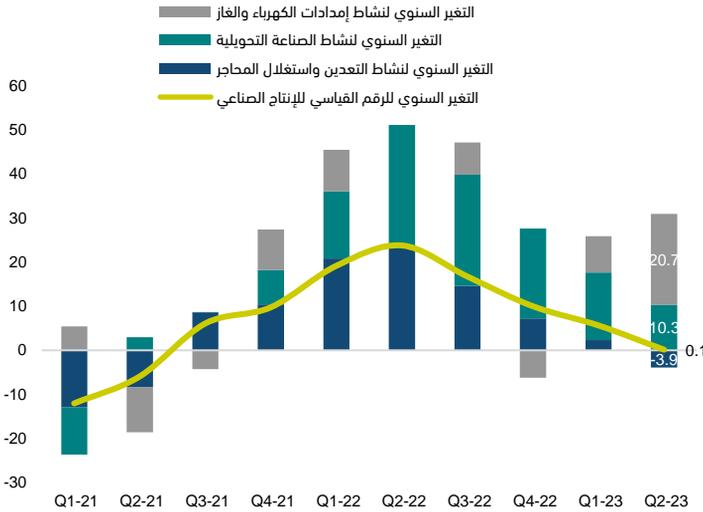
(نسبة مئوية)

- التعدين واستغلال المحاجر
- الصناعات التحويلية
- إمدادات الكهرباء والغاز



الشكل (14): الأداء الربعي لمتوسط الرقم القياسي للإنتاج الصناعي

(نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

شهد متوسط الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في الربع الثاني لعام 2023م ارتفاعًا بـ 131.8 نقطة بمعدل ارتفاع سنوي بلغ 0.1%، ويلاحظ تراجع المؤشر في الشهرين الأخيرين، إذ سجل مؤشر الإنتاج الصناعي لشهر يونيو تراجعًا بنسبة 1.6% على أساس سنوي، ويعد هذا التراجع استمرارًا لتباطؤه في الأشهر الأخيرة منذ أبريل 2022م نتيجة تراجع نشاط "التعدين واستغلال المحاجر" بنسبة 4%، حيث يشكل وزن النشاط 74.5% من إجمالي المؤشر العام، وذلك تزامنًا مع استمرار المملكة في خفض الطوعي لإنتاج النفط بمقدار مليون برميل حتى نهاية شهر ديسمبر من العام الحالي.

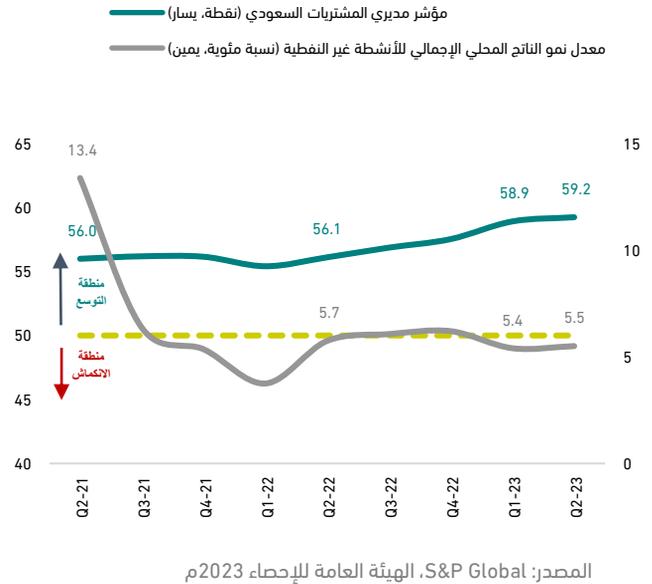
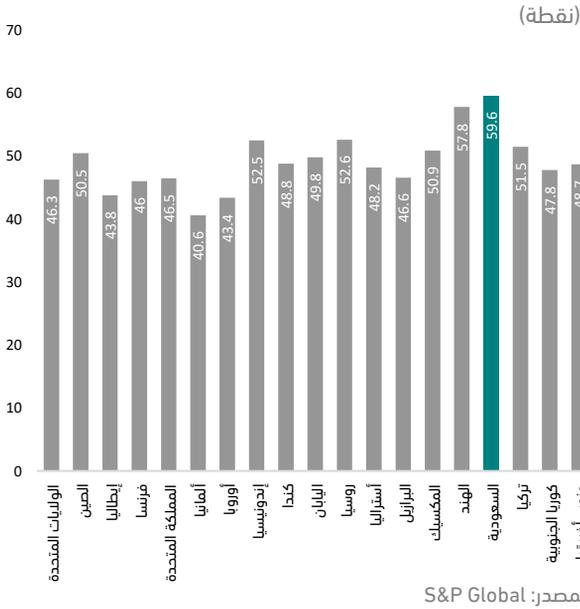
ومن الملاحظ أن أداء نشاط "الصناعات التحويلية" استمر في الارتفاع على الرغم من تراجع تجارة السلع الدولية، حيث استفادت من ارتفاع الطلب المحلي واستمرار التوسع في المشاريع الحكومية، وكذلك الاستثمار الصناعي المحلي، وأدت هذه العوامل إلى استمرار الأداء الإيجابي لمؤشر إنتاج الصناعات التحويلية إذ ارتفع بنسبة 10% خلال الربع الثاني من عام 2023م على أساس سنوي.

أما مؤشر نشاط "إمدادات الكهرباء والغاز" فقد ارتفع على أساس سنوي بنسبة 21% ولكن نظرًا لتدني وزن هذا النشاط لم يكن له تأثير كبير على المؤشر، ويتأثر هذا النشاط بالموسم إذ يرتفع المؤشر بشكل ملحوظ في أشهر الصيف من كل عام تزامنًا مع تنامي استهلاك الكهرباء.

مؤشر مديري المشتريات

الشكل (16): مؤشر مديري المشتريات لدول مجموعة العشرين في يونيو 2023م

الشكل (15): المتوسط الربعي لمؤشر مديري المشتريات ومعدل نمو الأنشطة غير النفطية



كان أداء المؤشر في الربع الثاني من هذا العام قياسياً حيث بلغ 59.2 نقطة، متجاوزاً الرقم القياسي للربع السابق البالغ 58.9 نقطة، وهو ما يؤكد على الأداء القوي خلال النصف الأول من عام 2023م، بتسجيل رقمين قياسيين لربعين على التوالي. ويعزى ذلك إلى ارتفاع حاد في الطلبات الجديدة والإنتاج، في ظل استمرار تحسن ظروف السوق وريادة أعمال القطاعات الإنشائية والبنية التحتية والاستثمارات الجديدة المحلية، بالإضافة إلى الزيادة في جانب خدمات السفر والسياحة. وأدى ارتفاع الطلب في السوق إلى زيادة قوية في النشاط الاقتصادي ليرتفع الإنتاج والتوظيف.

وقامت الشركات بتوظيف المزيد من العاملين بنهاية الربع الثاني من عام 2023م في مواجهة ارتفاع متطلبات العمل، ونتيجة لذلك انتعش نمو التوظيف ليصل إلى أعلى مستوى له منذ شهر أغسطس 2015م، مما ساهم في تراجع حجم الأعمال المتراكمة. وكان مستوى أداء الموردين إيجابياً وأعلى من المستوى المحايد.

الجدير بالذكر أن مؤشر مديري المشتريات في القطاع الخاص غير النفطي ارتفع من 57.0 نقطة في شهر يونيو 2022م إلى 59.6 نقطة في شهر يونيو 2023م، بتراجع طفيف عن مستوى شهر فبراير 2023م الذي كان الأعلى في ثمانية سنوات بـ 59.8 نقطة.

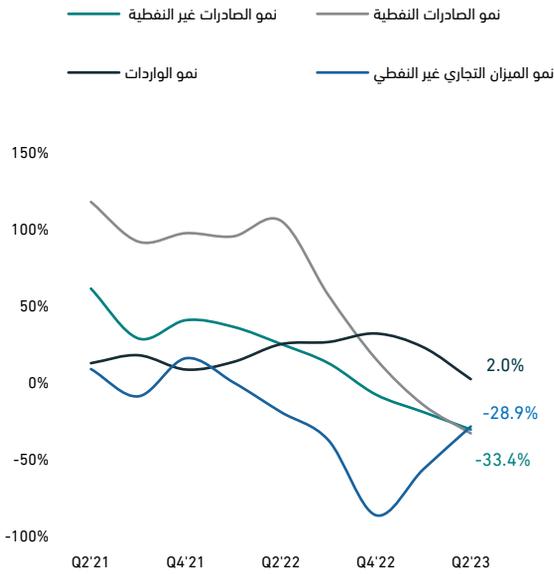
واستمر نمو الأنشطة غير النفطية الإيجابي في الربع الثاني من عام 2023م، وذلك بنسبة 5.5% على أساس سنوي مؤكداً فعالية العوامل التي أثرت إيجاباً مثل تنوع الاستثمارات وزيادة التركيز على التنمية المستدامة. ويتمشى نمو الأنشطة غير النفطية مع الإصلاح الاقتصادي السعودي الذي يهدف إلى تنويع الاقتصاد ومصادر دخله عبر التركيز بشكل أكبر على القطاع غير النفطي، وخصوصاً على القطاع الخاص، ورفع نسبة مشاركته في الاقتصاد.

حافظت المملكة العربية السعودية على مركزها بين دول مجموعة العشرين كأعلى أداء لمؤشر مديري المشتريات في شهر يونيو 2023م -نهاية الربع الثاني-، حيث جاء هذا الأداء على الرغم من التطورات الجيوسياسية وعدم استقرار سلاسل الإمداد في العالم، حيث ساهم الأداء الإيجابي للقطاع الخاص غير النفطي مدعوماً بالطلب المحلي القوي وارتفاع مستويات الإنتاج في نمو المؤشر، ومن الملاحظ أن أغلب دول مجموعة العشرين كان أدائها خلال الشهر أقل من نقطة الحياد (50 نقطة) نتيجة لضعف الطلب العالمي وسياسة التشديد النقدي الذي أثر على أغلبية الدول وبفائها عند مناطق الانكماش.

التجارة الخارجية

الشكل (18): معدل نمو الصادرات والواردات والتبادل التجاري

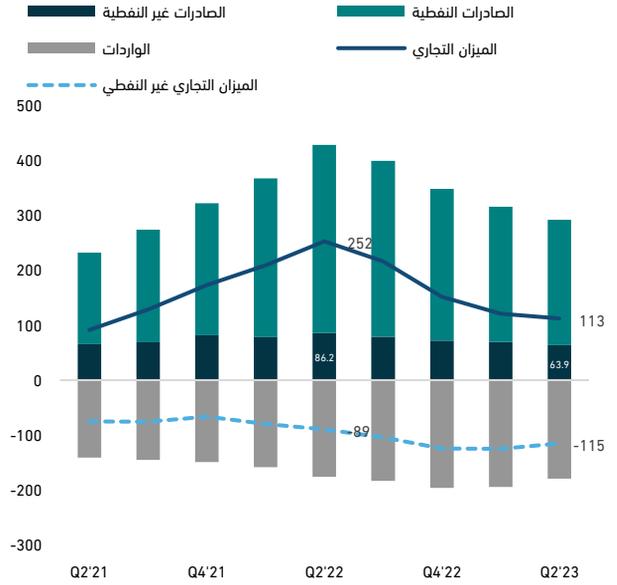
(نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

الشكل (17): حجم الصادرات والواردات والتبادل التجاري

(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

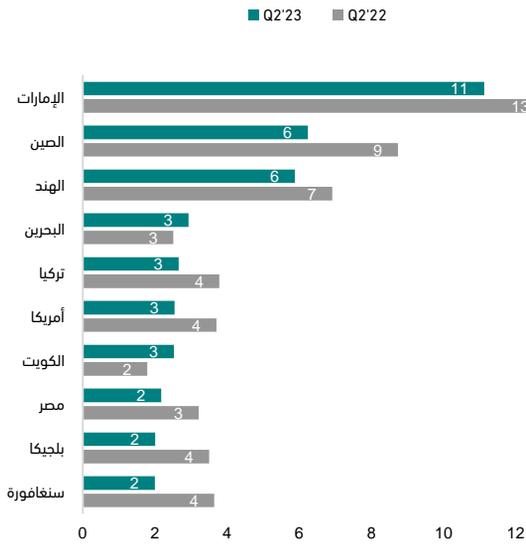
سجل الميزان التجاري فائضاً قدره 112.7 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2023م، مقابل فائض قدره 252.4 مليار ريال لنفس الفترة من العام السابق، وذلك بتراجع قدره 55.4%، ويعزى السبب في ذلك إلى تراجع الصادرات السلعية بنسبة 31.8% على أساس سنوي، لتبلغ 291.6 مليار ريال وارتفاع الواردات بنسبة 2% على أساس سنوي لتبلغ 178.9 مليار ريال خلال نفس الفترة. وسجل الميزان التجاري غير النفطي عجزاً قدره 115.0 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2023م، مقابل عجز قدره 89.2 مليار ريال في الربع المماثل من العام السابق، بارتفاع سنوي قدره 28.9%. وذلك يعود إلى انخفاض الصادرات غير النفطية بنسبة 25.9% لتصل إلى 63.9 مليار ريال.

سجلت الصادرات النفطية ما قيمته 227.7 مليار ريال (78% من إجمالي الصادرات) خلال الربع الثاني من عام 2023م، بتراجع بنسبة 33.4%، وذلك لتراجع أسعار النفط بنسبة 30.6% وتراجعت الكميات المصدرة بنسبة 2.7% خلال نفس الفترة، وسجلت الصادرات غير النفطية (25.9% من إجمالي الصادرات) ما قيمته 63.9 مليار ريال خلال الربع الثاني من عام 2023م بتراجع نسبته 25.9% على أساس سنوي و8.2% على أساس ربعي، وشكلت حصة إعادة التصدير ما نسبته 22.3% من إجمالي الصادرات غير النفطية وبقيمة 14.3 مليار ريال خلال الربع الثاني من عام 2023م.

الصادرات غير النفطية

الشكل (20): الصادرات غير النفطية حسب أهم الشركاء التجاريين

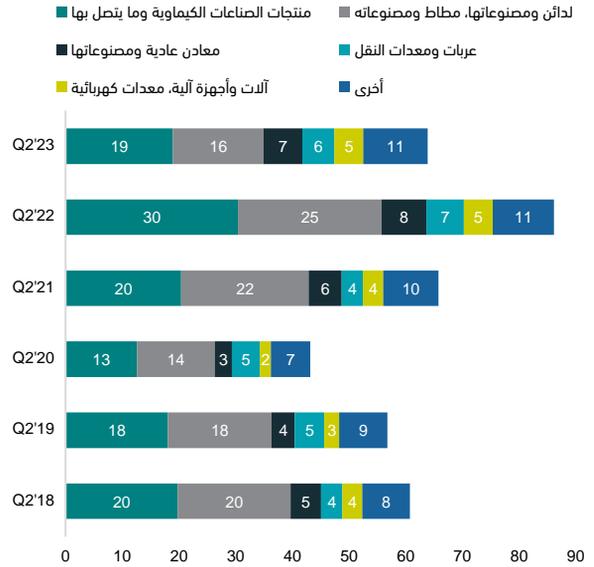
(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

الشكل (19): الصادرات غير النفطية حسب أهم الأقسام

(مليار ريال)



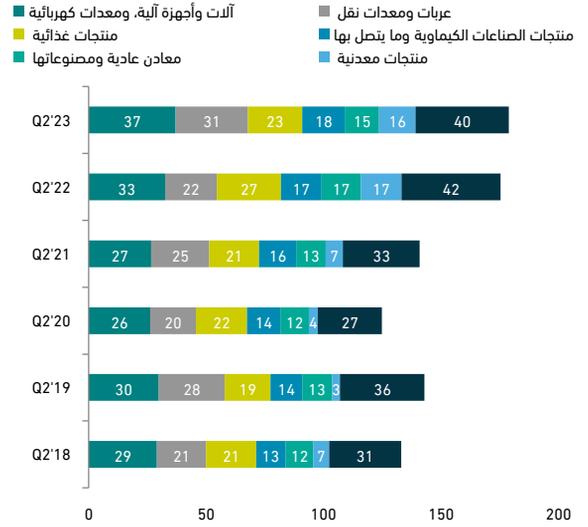
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

شكلت منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها الحصة الأكبر من الصادرات غير النفطية بنسبة 29.6% خلال الربع الثاني 2023م. وسجلت قيمتها تراجعًا سنويًا بنسبة 37.8% خلال الربع الثاني من عام 2023م، لتصل إلى 18.9 مليار ريال، وتراجعت قيمة صادرات "اللدائن والمطاط ومصنوعاتها" بنسبة 36.8% لتبلغ حوالي 16 مليار ريال، وتراجعت قيمة الصادرات من "معادن عادية ومصنوعاتها" بنسبة 14.1% لتبلغ 6.8 مليار ريال.

حققت الصادرات غير النفطية إلى دولة الإمارات الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات غير النفطية، وبلغت قيمتها 11.1 مليار ريال، وتراجعت بنسبة 13.2% على أساس سنوي، وشكلت صادرات "آلات وأجهزة آلية، معدات كهربائية" ما نسبته 28.1% من إجمالي الصادرات غير النفطية إلى الإمارات، واحتلت الصين المركز الثاني بقيمة 6.2 مليار ريال، وتراجعت بنسبة 28.6% على أساس سنوي، وشكلت "البتروكيماويات" ما نسبته 79.1% من إجمالي الصادرات غير النفطية إلى الصين. فيما جاءت الهند في المركز الثالث بقيمة 5.9 مليار ريال، وتراجعت بنسبة 15% على أساس سنوي، وشكلت "البتروكيماويات" ما نسبته 72.1% من إجمالي الصادرات غير النفطية إلى الهند.

الشكل (21): الواردات حسب أهم الأقسام

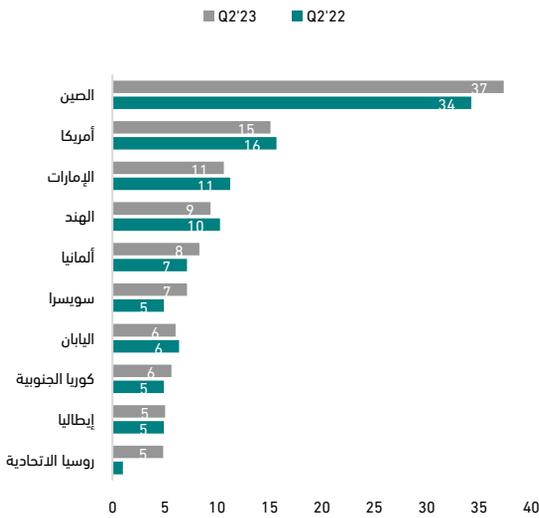
(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

الشكل (22): الصادرات غير النفطية حسب أهم الشركاء التجاريين

(مليار ريال)



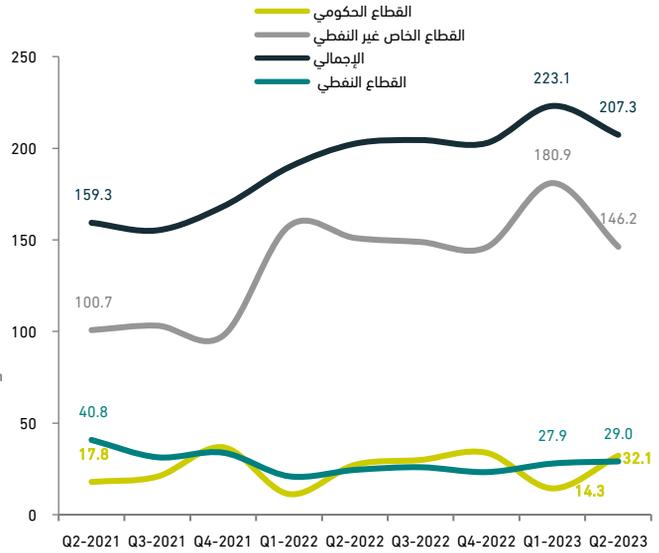
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

ارتفعت الواردات السعودية بنسبة 2% في الربع الثاني 2023م، وارتفعت واردات قسم "الآلات والأجهزة الآلية الكهربائية" بنسبة 14% على أساس سنوي، لتسجل ما قيمته 37.1 مليار ريال، وبنصيب قدره 20.7% من إجمالي الواردات. كما ارتفعت واردات "عربات ومعدات نقل" بنسبة 39.4% على أساس سنوي، لتصل إلى 30.7 مليار ريال، وبنصيب بلغ 17.2%. أما واردات "المنتجات الغذائية" فقد انخفضت بنسبة 15.1% على أساس سنوي، لتبلغ قيمتها 23.2 مليار ريال، وبنصيب بلغ 13%. وعلى أساس ربعي، فقد انخفضت الواردات بنسبة 7.8%.

احتلت الصين المرتبة الأولى في قائمة أكبر موردي المملكة في الربع الثاني من عام 2023م، حيث بلغت قيمة وارداتها 37.4 مليار ريال، بزيادة سنوية قدرها 9.1%. وشكلت الواردات من "الآلات والأجهزة الكهربائية" ما نسبته 38.2% من إجمالي واردات الصين. وجاءت أمريكا في المرتبة الثانية بقيمة واردات بلغت 15.1 مليار ريال، بانخفاض سنوي قدره 3.6%. وشكلت الواردات من "الآلات والأجهزة الكهربائية" ما نسبته 31% من إجمالي الواردات من أمريكا. واحتلت الإمارات المرتبة الثالثة بقيمة واردات بلغت 10.6 مليار ريال، بانخفاض سنوي قدره 5.4%. وشكلت الواردات من "لؤلؤ طبيعي وأحجار ثمينة" ما نسبته 21.8% من إجمالي الواردات من الإمارات.

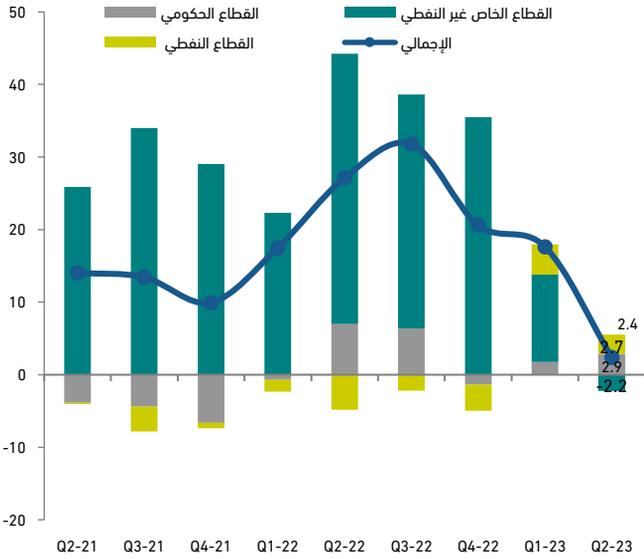
تكوين رأس المال الثابت الحقيقي

الشكل (23): إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالقيم الحقيقية (مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

الشكل (24): تأثير المكون على معدل النمو لإجمالي تكوين رأس المال الثابت (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

سجلت قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة في الربع الثاني من عام 2023م ارتفاعاً سنوياً بنسبة 2.4%، لتصل إلى 207 مليار ريال. كما سجلت قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت انخفاضاً ربعياً بنسبة 7%. وبالنظر إلى مكونات إجمالي تكوين رأس المال الثابت للربع الثاني من عام 2023م نجد بأن القطاع الحكومي بلغ 32.1 مليار ريال مسجلاً بذلك ارتفاعاً سنوياً بنحو 18% وكذلك سجل القطاع الخاص غير النفطي 146.2 مليار ريال محققاً بذلك انخفاضاً سنوياً بلغ 3.18%، وفيما يتعلق بالقطاع النفطي فقد بلغ 29 مليار ريال محققاً بذلك ارتفاعاً سنوياً بلغ 19%.

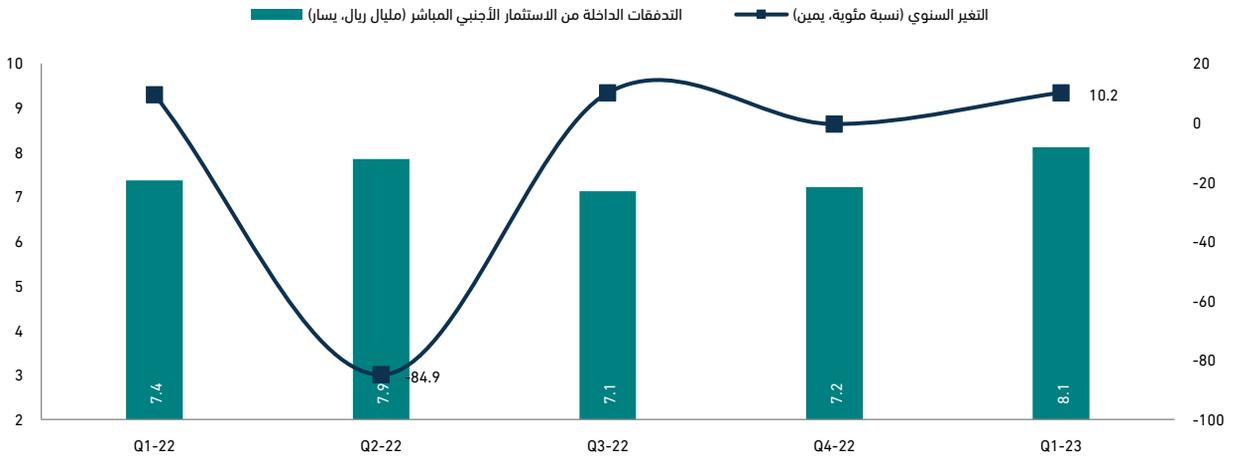
وبالنظر إلى المكونات حسب نوع الأصل نجد أن "المكائن والمعدات في القطاع النفطي" كانت أعلى معدل نمو، بينما في القطاع الحكومي والقطاع الخاص كانت "المباني السكنية وغير السكنية" هي النسبة الأعلى.

وفي جانب مساهمة القطاعات التنظيمية في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للربع الثاني من عام 2023م، نجد بأن القطاع الحكومي ارتفعت مساهمته ليصل إلى 15%، في حين انخفضت مساهمة القطاع الخاص غير النفطي ليسجل مساهمة بنحو 71%، كما زادت مساهمة القطاع النفطي ليسجل 14%. والجدير بالذكر بأن مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت تمثل حوالي 28.6% من الناتج المحلي الإجمالي للربع الحالي في حين كانت 29.6% خلال الربع السابق.

وبالنظر إلى تأثير المكون على معدل النمو لإجمالي تكوين رأس المال الثابت والذي يحسب من خلال المساهمة في معدل النمو السنوي للمكون، تعكس بيانات الربع الثاني من عام 2023م بأن التأثير الأكبر كان للقطاع الحكومي بنسبة 2.9% ويليه القطاع النفطي بنسبة 2.7% بينما كان تأثير القطاع الخاص غير نفطي محدوداً بنسبة بلغت -2.2% على أساس ربعي. أما تأثير القطاع الخاص غير النفطي فقد أصبح سلبياً بعد أن كان إيجابياً، حيث انخفض بنسبة 39.5% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق.

الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

الشكل (25): التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: البنك المركزي السعودي 2023م

ارتفعت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الأول من عام 2023م بنسبة 10.2% على أساس سنوي، لتصل إلى 8.1 مليار ريال وبزيادة قيمتها 0.7 مليار ريال (0.8% من الناتج المحلي الإجمالي) عن الربع المماثل من عام 2022م والذي بلغ 7.4 مليار ريال، وهو الأعلى منذ الربع الثاني 2021م والتي تضمنت تدفقات استثمارات شركة أرامكو.

في المقابل بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي في الربع الأول من عام 2023م 1,016 مليار ريال مقابل 986 مليار ريال في الربع المماثل من العام السابق بارتفاع نسبته 3.1%.

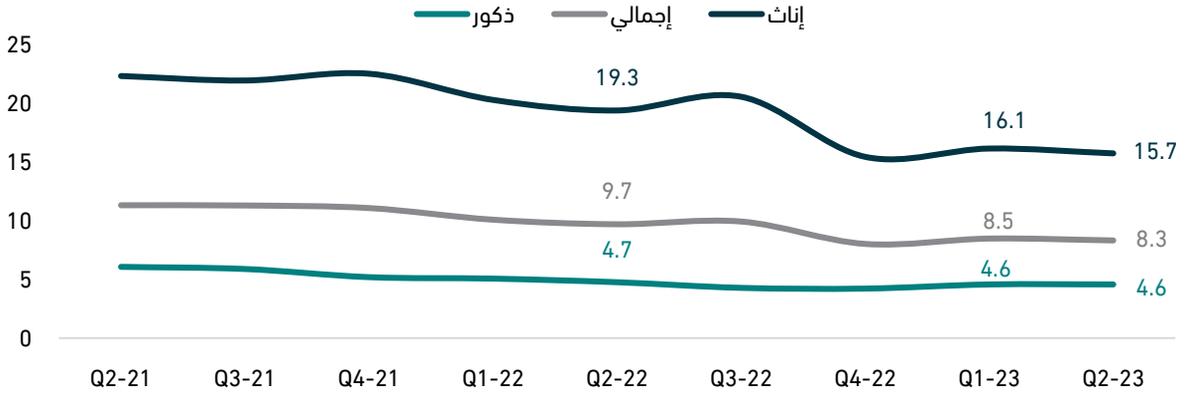
وقد ساهمت الإستراتيجية الوطنية للاستثمار في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الإصلاحات على مستوى الأنظمة واللوائح لتطوير البيئة التشريعية والإجراءات المحفزة لتحسين البيئة التنافسية. بالإضافة إلى ذلك، يوجد عوامل مكّنت المملكة من الحفاظ على متوسط حجم الإستثمارات الأجنبية ومنها بيئة الإستثمار، حجم السوق الداخلي والخارجي للمملكة، استقرار سعر الصرف، استقرار فارق نسبة الفائدة.

بناء على ذلك، أظهر مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD تحقيق المملكة العربية السعودية المركز 17 عالمياً لعام 2023م متقدمة بـ 7 مراتب عن عام 2022م. حيث يدعم الإستثمار الأجنبي المباشر، تطوير أنشطة القطاع الخاص غير النفطي وعلى سبيل المثال الإتصالات والسياحة.

معدل البطالة بين السعوديين

الشكل (26): معدل البطالة بين السعوديين

(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

انخفض معدل البطالة للمواطنين السعوديين في الربع الثاني من عام 2023م، حيث بلغ 8.3% مقارنة بـ 9.7% في الربع المماثل من عام 2022م. يأتي هذا الانخفاض الملحوظ في معدل البطالة نتيجة تراجع معدل البطالة بين الإناث، حيث انخفضت من 19.3% في الربع الثاني من عام 2022م لتصل إلى 15.7% في الربع الثاني من عام 2023م، والذي كان نتيجة إصلاحات سياسات العمل التي من شأنها تمكين المرأة وأيضاً خلق فرص عمل جديدة نتيجة تطوير القطاعات المختلفة ضمن رؤية 2030.

ومقارنة بالربع السابق فقد انخفض معدل البطالة للسعوديين بمقدار 0.2 نقطة مئوية. وبالنسبة لمعدل البطالة بين السعوديين الذكور، فقد استقر على 4.6%، وسجل معدل البطالة للإناث السعوديات كذلك انخفاضاً ليصل إلى 15.7% وانخفاض قدره 0.4 نقطة مئوية على أساس ربعي.

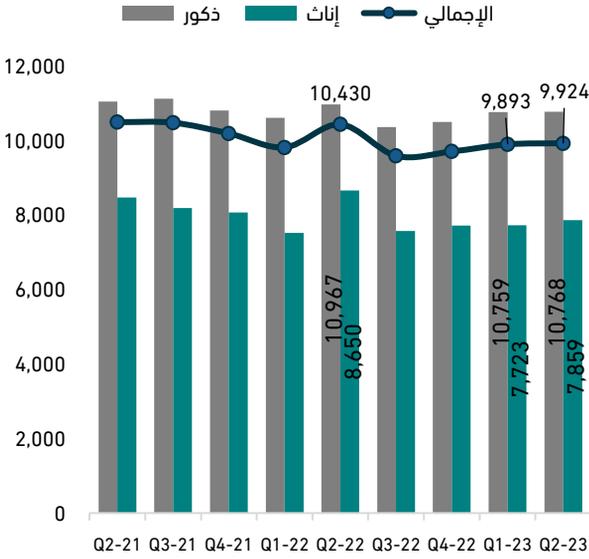
وبالنظر لمعدل البطالة في المناطق الإدارية، فقد كان أعلى معدل بطالة للسعوديين الذكور في منطقة جازان بمعدل 6.7%، وللإناث السعوديات في منطقة الباحة بمعدل 26.9%، في حين كانت أدنى معدلات البطالة للذكور والإناث في منطقة الرياض بمعدل 3.6% و 11.9% على التوالي.

بصفة عامة، يأتي الانخفاض المستمر في معدل البطالة بين السعوديين، في ظل تكثيف جهود الحكومة في توفير فرص عمل للمواطنين، وذلك من خلال سلسلة من البرامج والمبادرات، إضافة إلى النمو الجيد للقطاع غير النفطي وجهود التوظيف والنمو المستمر لقطاعات بعينها مثل التجزئة والسياحة والترفيه.

معدل المشاركة الاقتصادية ومتوسط الأجر الشهري

الشكل (28): متوسط الأجر الشهري

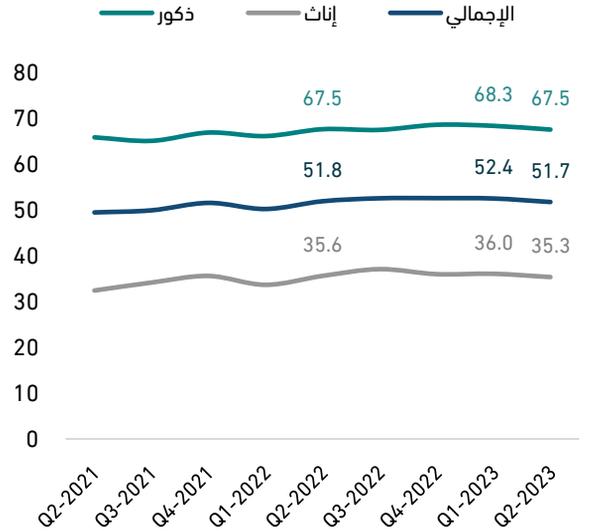
(ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

الشكل (27): معدل المشاركة الاقتصادية

(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

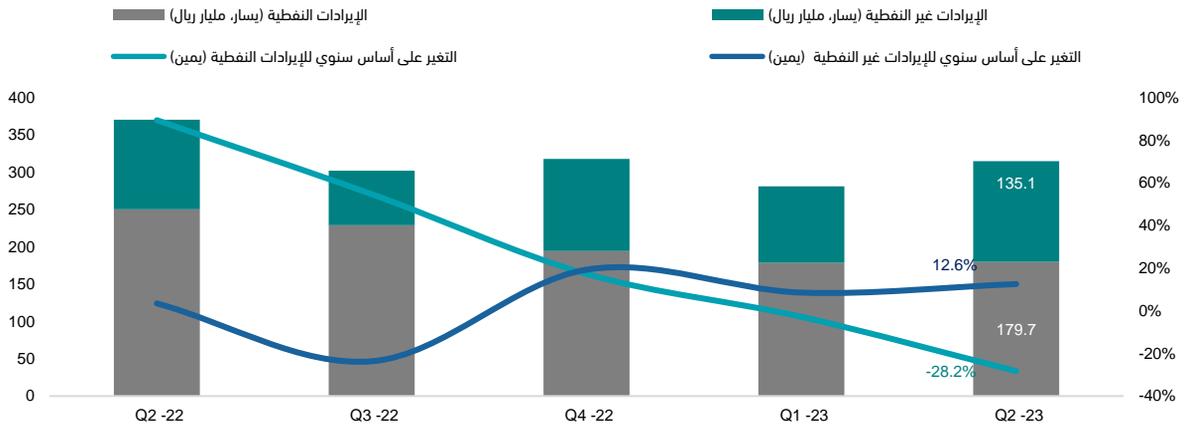
انخفض المعدل الكلي للمشاركة الاقتصادية بنسبة طفيفة بلغت 0.1% على أساس سنوي، ليصل إلى 51.7% في الربع الثاني من عام 2023م، وانخفض بنسبة 0.7% على أساس ربعي، ويعزى ذلك بسبب تراجع معدل المشاركة للذكور بنسبة 0.8% والإناث بنسبة 0.7%.

ونلاحظ أنه خلال السنوات الأربع الماضية، شهد معدل المشاركة الاقتصادية بين الإناث تحسناً كبيراً، حيث ارتفع من 23.2% في الربع الثاني من عام 2019م ليصل إلى 35.3% في الربع الثاني من عام 2023م. وكان للتحسن العام في سياسات وبيئة العمل كتوسيع خدمات رعاية الأطفال وأيضاً تطوير قطاعات السياحة والترفيه دوراً هاماً في خلق فرص عمل جديدة ودفع المزيد من الإناث للمشاركة في سوق العمل، إلا أنه لازل هناك مجال لتحفيز المشاركة الاقتصادية لكلا الجنسين عامة وللإناث خاصة.

ارتفع متوسط الأجر الشهري للمواطنين السعوديين في الربع الثاني من عام 2023م بنسبة بلغت 0.3% مقارنة مع الربع السابق له، متأثراً بارتفاع متوسط الأجور للإناث خاصة بنسبة 1.8%، أما متوسط الأجور للذكور فقد ارتفع بنسبة طفيفة بلغت 0.1%. وبالمقارنة بالربع المماثل له من العام السابق فقد انخفض متوسط الأجر الشهري للمواطنين السعوديين بنسبة 4.9%.

وبلغ متوسط الأجر الشهري للذكور السعوديين أكبر من نظيره للإناث السعوديات، ليسجل 10,768 ريال للذكور و7,859 ريال للإناث بفارق 2,909 ريال وهو أقل من الفارق الذي بلغ 3,037 ريال في الربع السابق له.

الشكل (29): الإيرادات النفطية وغير النفطية

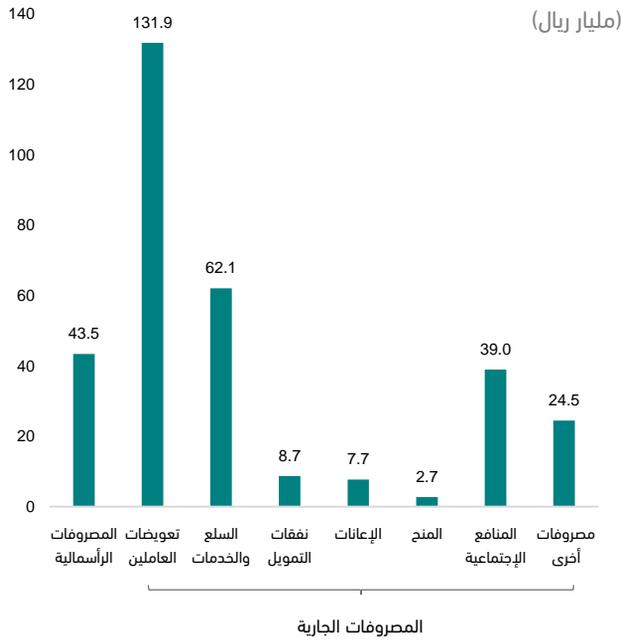


المصدر: وزارة المالية 2023م

ارتفعت الإيرادات العامة للدولة على أساس ربعي لتسجل 314.82 مليار ريال في حين أنها سجلت انخفاضاً بلغ 15% على أساس سنوي، حيث سجلت الإيرادات النفطية انخفاضاً بنسبة 28.21% لتصل إلى 179.74 مليار ريال، وذلك نتيجة تذبذب أسعار النفط وتخفيض الإنتاج الطوعي بناءً على اتفاقية أوبك+ بمقدار 1.66 مليون برميل يومياً من قبل المملكة من شهر مايو 2023م حتى نهاية العام الجاري 2023م.

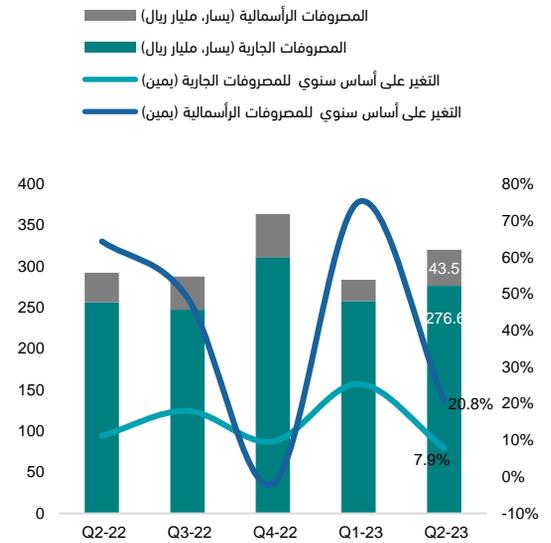
بلغ متوسط إنتاج النفط في الربع الثاني من عام 2023م 10.13 مليون برميل يومياً مقارنة بـ 10.46 مليون برميل يومياً للربع السابق من نفس العام، وسجلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً بنسبة 12.5% على أساس سنوي، حيث بلغت 135.08 مليار ريال، ويعزى ذلك إلى الارتفاع في إيرادات الضرائب على السلع والخدمات والتجارة والمعاملات الدولية.

الشكل (31): توزيع المصرفات حسب الفئة الربع الثاني من عام 2023م



المصدر: وزارة المالية 2023م

الشكل (30): المصرفات الجارية والرأسمالية



المصدر: وزارة المالية 2023م

ارتفعت المصرفات العامة للدولة في الربع الثاني من عام 2023م بنسبة 9% على أساس سنوي، نتيجة إلى استمرار المالية العامة في توجيهها لتبني سياسات مالية توسعية في الإنفاق على المشاريع التنموية الكبرى والبنى التحتية والبرامج والاستراتيجيات المعززة للتنوع الاقتصادي والاستدامة المالية، حيث بلغت 320.09 مليار ريال. وارتفعت المصرفات الجارية بنسبة 7.9% على أساس سنوي، لتصل إلى 276.61 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2023م، نتيجة زيادة الإنفاق على الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين، مع دعم برامج الحماية الاجتماعية واستمرار مشروعات التنمية لتعظيم الأثر الاقتصادي.

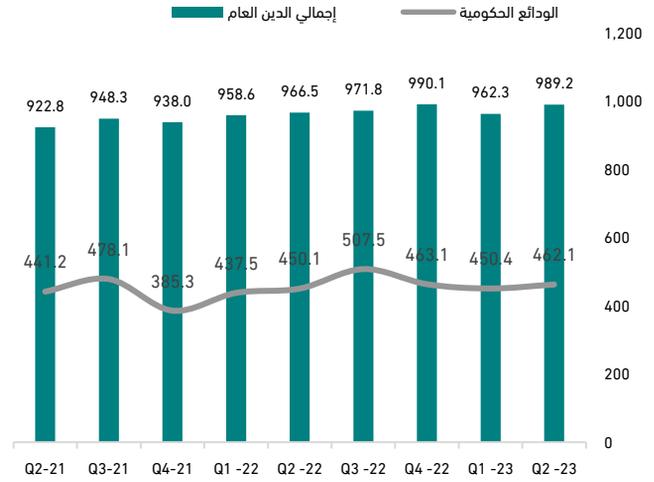
كما ارتفعت المصرفات الرأسمالية بنسبة 20.8% على أساس سنوي، حيث بلغت 43.48 مليار ريال، حيث يعتبر أمر إيجابي ويأتي في نطاق دعم برامج رؤية 2030، ويعتبر الإنفاق الرأسمالي من المحركات الأساسية والمؤثرة في النمو الاقتصادي وتنفيذ المشروعات وتحقيقها عوائد أفضل للأنشطة الاقتصادية باختلاف أنواعها.

مثلت تعويضات العاملين النصيب الأكبر من المصرفات الحكومية الفعلية بنسبة 41.20%، حيث بلغت نحو 131.88 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2023م، بارتفاع نسبته 4.7% على أساس سنوي، ويأتي الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات في المرتبة الثانية في نسبة الصرف من إجمالي المصرفات، حيث مثل نسبة 19.39% ليلبغ 62.06 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2023م، بانخفاض قدره 5% مقارنة بالربع الثاني من عام 2022م.

الدين العام والميزانية العامة

الشكل (32): الدين العام والودائع الحكومية

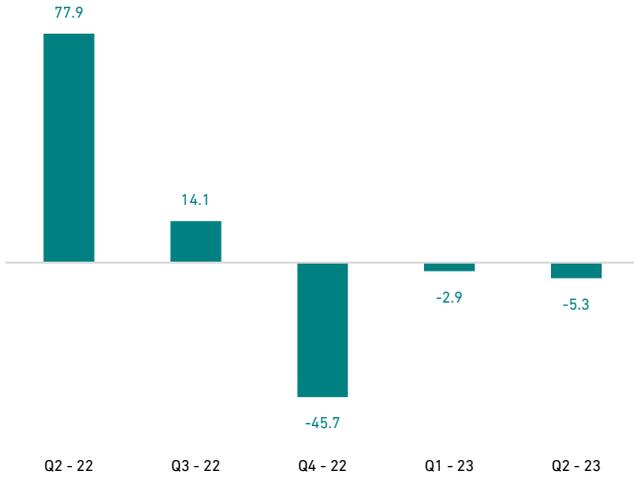
(مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية 2023م

الشكل (33): الميزانية العامة

(مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية 2023م

بلغ إجمالي الدين العام 989.2 مليار ريال حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023م مقابل 966.5 مليار ريال حتى نهاية الربع الثاني من عام 2022م، وبارتفاع قدره 2.34% عن الفترة المماثلة من عام 2022م، تزامن ذلك مع ارتفاع في الودائع الحكومية على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023م بنحو 2.67% لتبلغ حوالي 462.1 مليار ريال مقابل 450.1 مليار ريال في الفترة المماثلة من العام السابق.

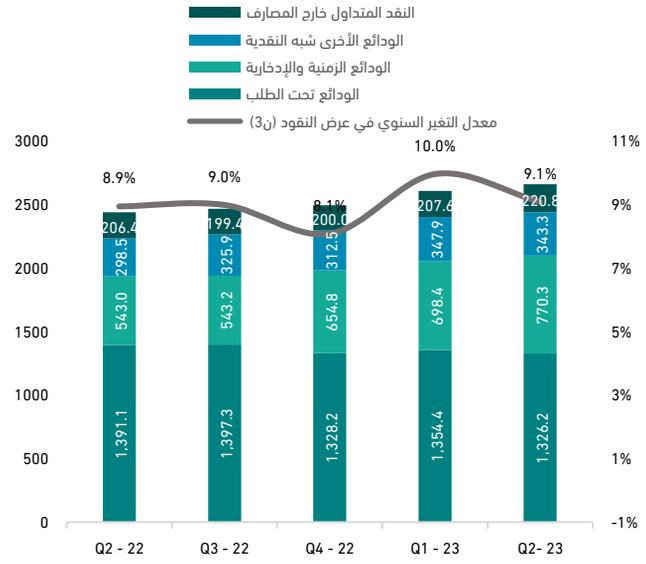
ويعزى الارتفاع في إجمالي الدين العام إلى سعي الحكومة لتمويل العجز من خلال الإصدارات أو الاقتراض، وتلعب إصدارات الدين دورًا أساسيًا لتغطية عجز الميزانية والإحتياجات المالية دون الحاجة إلى استنزاف الاحتياطات أو خفض الإنفاق على الاستثمارات، مما يساعد على ضمان استدامتها وخاصة مع نجاح خطط إدارة الدين خلال السنوات السابقة بشكل متميز، سواء من ناحية حجم الإصدارات أو التسعير أو آجال الاستحقاق الممتدة.

وقد بلغ إجمالي كل من الدين الداخلي والدين الخارجي 623.5 مليار ريال و 365.6 مليار ريال على التوالي حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023م، وبارتفاع قدره 3.11% في الدين الداخلي، وبمقدار 1.07% للدين الخارجي. وتراجعت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي إلى 24.2% خلال 2022م مقارنة بـ 29.6% في عام 2021م.

وسجلت الميزانية العامة للدولة عجزًا ماليًا قدره 5.3 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2023م، ويعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي المصروفات الحكومية للدولة بنسبة 9% خلال الربع الثاني من عام 2023م على أساس سنوي حيث ارتفع الإنفاق الحكومي على المشاريع الاستراتيجية المستهدفة خاصة مشاريع البنية التحتية ومشاريع رؤية المملكة 2030، مدعومًا بارتفاع المصروفات الجارية بنسبة 7.9% على أساس سنوي نتيجة لتضخم الأسعار واستمرار رفع أسعار الفائدة. ولا يشكل هذا العجز قلقًا في ظل قوة ومثانة الاقتصاد السعودي والسياسات المالية المعززة للاستدامة المالية، وتحقيق المشروعات الجارية حاليًا والتي ستساهم في تعزيز العوائد المالية في المستقبل.

الشكل (34): تطورات عرض النقود

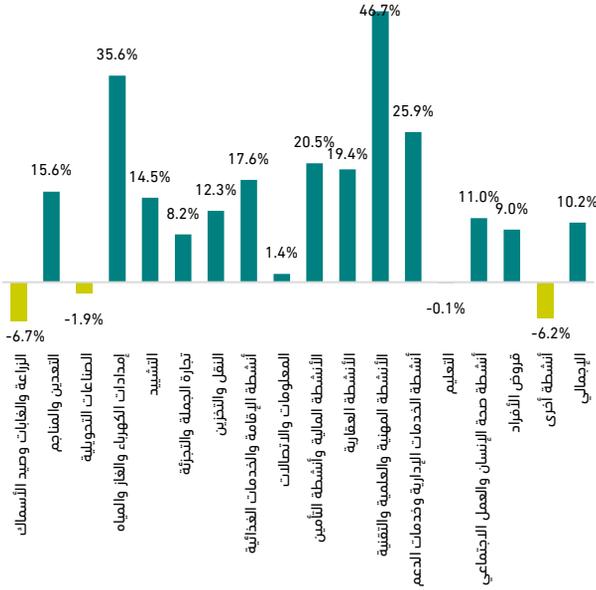
(نسبة مئوية، مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي 2023م

الشكل (35): معدل النمو السنوي للائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي الربع الثاني 2023م

(نسبة مئوية)



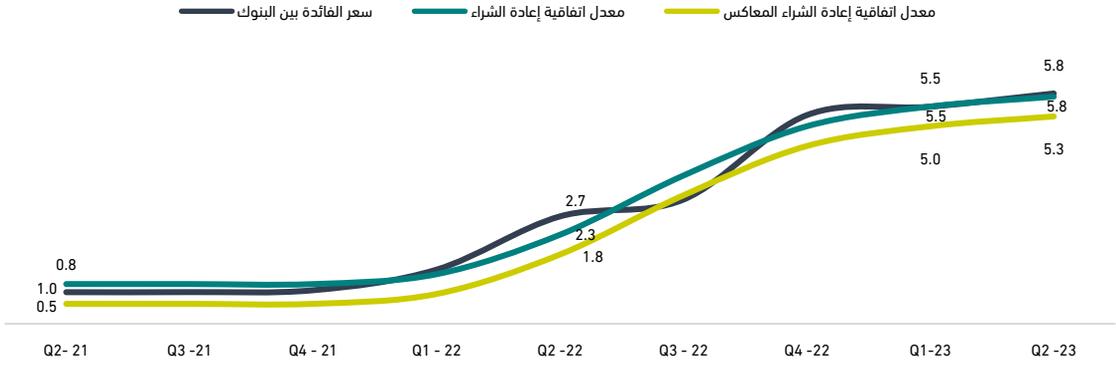
المصدر: البنك المركزي السعودي 2023م

ارتفع إجمالي عرض النقود (ن3) بنسبة 9.1% خلال الربع الثاني 2023م على أساس سنوي. ليلعب ما يعادل 2,661 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2023م، منها نحو 8.3% خارج البنوك، في حين شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 49.8% والتي تمثل النصيب الأكبر من إجمالي عرض النقود، وكذلك مثلت الودائع الزمنية والإدخارية ما نسبته 29%، والودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 13%. وارتفع عرض النقود (ن3) بنسبة 9.1% خلال الربع الثاني على أساس سنوي مدعومًا بنمو كافة المكونات ما عدا الودائع تحت الطلب التي انخفضت بنسبة 4.7% على أساس سنوي.

بلغ إجمالي الائتمان المصرفي نحو 2,471 مليار ريال سعودي بنمو سنوي بلغ 10.2% مدعومًا بنمو كافة الأنشطة الاقتصادية وقروض الأفراد ما عدا أنشطة الزراعة والغابات وصيد الأسماك والأنشطة الأخرى وأنشطة الصناعات التحويلية وأنشطة التعليم، حيث بلغ أعلى معدل نمو في الائتمان للأنشطة المهنية والعلمية والتقنية بمعدل نمو بلغ 46.7% ويليه أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والمياه بمعدل نمو سنوي بلغ 35.6%، في حين انخفضت أنشطة الزراعة والغابات وصيد الأسماك والأنشطة الأخرى وأنشطة الصناعات التحويلية وأنشطة التعليم بنحو 6.7% و 6.2% و 1.9% و 0.1% على التوالي، كما حققت قروض الأفراد نموًا بنحو 9% على أساس سنوي وتمثل قروض الأفراد 49% من إجمالي الائتمان المصرفي.

الشكل (36): أسعار العمليات الرئيسية

(نسبة مئوية)



المصدر: البنك المركزي السعودي 2023م

رفع البنك المركزي السعودي «ساما» معدل الفائدة في الربع الثاني من عام 2023م وذلك للمرة الثالثة خلال عام 2023م بواقع 25 نقطة أساس في كل مرة، بالتزامن مع البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والذي لجأ إلى رفع الفائدة للسيطرة على ارتفاع التضخم.

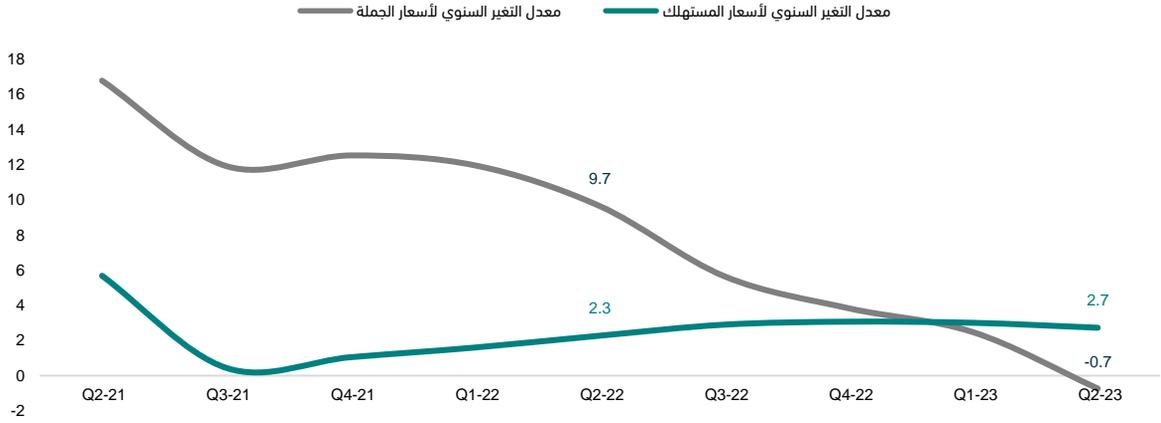
حيث ارتفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء «الريبو» بمقدار 25 نقطة أساس إلى 5.8%، ورفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس «الريبو العكسي» بمقدار 25 نقطة أساس إلى 5.3% خلال الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من العام الحالي مشيراً إلى أن ذلك يأتي اتساقاً مع أهداف البنك في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، وفي ضوء التطورات العالمية.

كما ارتفع متوسط سعر الفائدة بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (السايبور) ليصل إلى 5.8% خلال الربع الثاني من العام 2023م، والجدير ذكره أن الفارق بين متوسط سعر الفائدة بين المصارف على الودائع بالريال (السايبور) وسعر الفائدة بين البنوك بالدولار (الليبور) لفترة ثلاثة أشهر بلغ نحو 45 نقطة أساس لصالح الريال في الربع الثاني من عام 2023م، في حين بلغ في الربع الأول من العام السابق نحو 58 نقطة أساس.

والجدير بالذكر بأن السايبور يحدد العرض والطلب على المال بين المصارف السعودية بالريال السعودي، والليبور هو سعر الإقراض الأساس بين المصارف العالمية بالدولار. ويعكس ارتفاع السايبور عن الليبور مستوى مخاطر سيولة وائتمان أعلى لدى النظام المصرفي السعودي والريال ككل مقارنة بالدولار. ولذلك فإن ارتفاع مؤشر الإقراض بالريال عن نظيره الدولار يقلل الفجوة التي قد تشجع على تحويل الودائع المحلية من الريال إلى الدولار.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار الجملة

الشكل (37): مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار الجملة
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

سجل متوسط مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك للربع الثاني من عام 2023م 109.4 نقطة بارتفاع بلغت نسبته 2.7% على أساس سنوي، و0.6% مقارنة بالربع السابق، وكان الدافع الرئيسي لهذا الارتفاع كلاً من مجموعة "المطاعم والفنادق"، "السكن وتواضعه"، "الأغذية والمشروبات" و "النقل"، والملاحظ أن الآثار التضخمية النسبية لم تكن شديدة في المملكة مقارنة ببقية دول العالم، نتيجة للتحسن المستمر للظروف الاقتصادية في المملكة.

ويلاحظ منذ الربع الثالث من عام 2021م، استمرار مؤشر أسعار المستهلك في اتجاه تصاعدي، وتُعزى هذه الزيادة في الأسعار إلى عوامل مختلفة، منها زيادة تكلفة السلع المستوردة.

وبلغ مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة 149.3 نقطة خلال الربع الثاني من عام 2023م بانخفاض بلغت نسبته 0.7% على أساس سنوي، و0.1% على أساس ربعي. ويعزى هذا الانخفاض إلى التراجع في كلاً من مجموعة "منتجات الخامات والمعادن"، "منتجات السلع الأخرى القابلة للنقل"، "منتجات الزراعة وصيد الأسماك" و "المنتجات المعدنية والآلات والمعدات".

وشهدت المملكة العربية السعودية في الفترة الأخيرة ارتفاعاً طفيفاً في مؤشر أسعار الجملة، والذي يقيس متوسط الزيادة أو النقصان في أسعار السلع المباعة بالجملة من قبل الشركات. وتُعزى هذه الزيادة في المؤشر إلى مجموعة من العوامل مثل ارتفاع أسعار النفط وتقلبات أسعار العملات.

مؤشر أسعار سلة المستهلك والجملة

جدول (2): إحصائيات مؤشر أسعار المستهلك والجملة الربع الثاني 2023م

نسبة التغير في الربع الثاني 2023		الأرقام القياسية			فئات الإنفاق الرئيسية
Q1 م2023	Q2 م2022	Q2 م2023	Q1 م2023	Q2 م2022	
مؤشر أسعار المستهلك الربع الثاني 2023م (100=2018)					
0.60	2.74	109.37	108.72	106.46	الرقم القياسي العام
0.11	0.99	122.76	122.62	121.56	الأغذية والمشروبات
-0.01	0.11	114.90	114.92	114.77	التبغ
-0.05	-2.39	100.40	100.45	102.86	الملابس والأحذية
1.45	8.55	96.52	95.15	88.92	السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى
-0.54	-1.87	107.85	108.43	109.90	تأثيث وتجهيزات المنزل
0.08	0.68	103.90	103.82	103.20	الصحة
0.30	1.41	118.81	118.45	117.16	النقل
-0.45	-0.58	110.72	111.22	111.36	الاتصالات
3.00	3.16	108.66	105.50	105.33	الترفيه والثقافة
0.08	2.96	102.73	102.65	99.78	التعليم
0.44	5.17	122.56	122.02	116.53	المطاعم والفنادق
0.88	0.10	108.66	107.72	108.56	السلع والخدمات الشخصية المتنوعة
مؤشر أسعار الجملة الربع الثاني 2023م (100=2014)					
-0.14	-0.74	149.29	149.50	150.39	الرقم القياسي العام
0.67	-1.10	139.80	138.87	141.35	منتجات الزراعة وصيد الأسماك
0.21	-0.25	116.29	116.04	116.58	الخامات والمعادن
0.24	2.69	134.25	133.92	130.72	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات
-0.76	-1.10	174.87	176.20	176.82	سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
0.19	-1.67	136.68	136.42	138.99	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

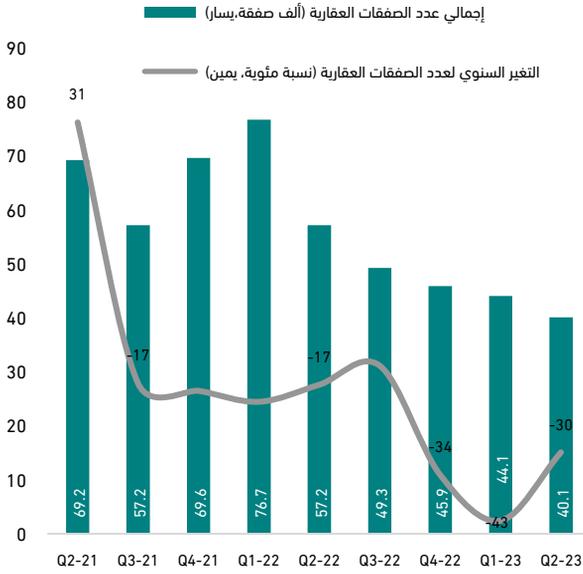
شهدت العديد من الأقسام المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الثاني من عام 2023م، وكان التأثير الأكبر لقسم "السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى" نظراً لأهميته النسبية التي تشكل 25.5% من مكونات المؤشر. وارتفعت أسعار قسم السكن بنسبة 8.6% على أساس سنوي و1.5% على أساس ربعي.

استمر الارتفاع في أسعار السكن وتوابعه في الربع الثاني من عام 2023م نتيجة ارتفاع أسعار الإيجارات خاصة في مدينتي جدة والرياض، والذي يعزى إلى ارتفاع الطلب على السكن نتيجة مشاريع إزالة الأحياء العشوائية وتطويرها وزيادة أعداد الوافدين خلال الفترة.

وقد ساهمت أيضاً المكونات الأخرى للمؤشر في الارتفاع النسبي السنوي للمؤشر، حيث سجل قسم "المطاعم والفنادق"، "الترفيه والثقافة"، "التعليم"، "النقل"، "والأغذية والمشروبات"، ارتفاعاً بـ 5.2% و3.2% و3.0% و1.4% و0.1% على التوالي. في حين انخفض كلاً من قسم "تأثيث وتجهيزات المنزل" وقسم "الملابس والأحذية" بنسبة 1.9% و2.4%، على التوالي.

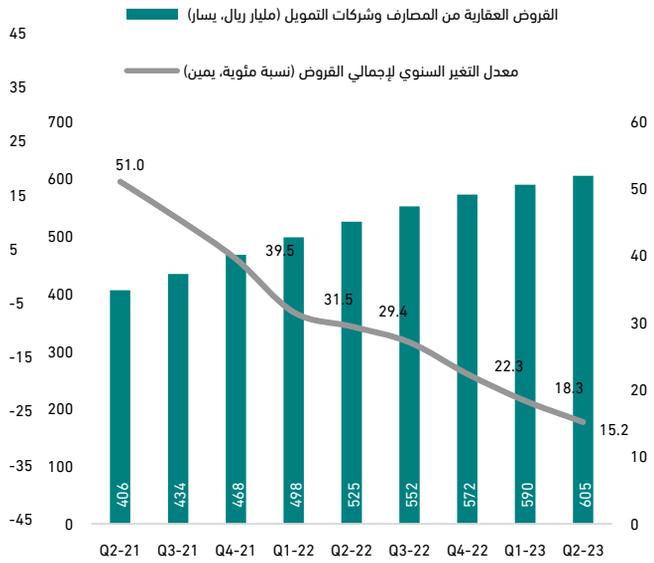
تراجعت أرقام مؤشر أسعار الجملة في الربع الثاني من عام 2023م، حيث انخفضت أسعار قسم "المنتجات المعدنية والآلات والمعدات"، "منتجات السلع الأخرى القابلة للنقل"، "منتجات الزراعة وصيد الأسماك"، و"منتجات الخامات والمعادن"، بنسبة 1.7%، 1.1%، 1.1%، و0.3% على التوالي على أساس سنوي. في حين ارتفعت أسعار أقسام "المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات" بنسبة 2.7% على أساس سنوي.

الشكل (39): التغير السنوي لإجمالي عدد الصفقات العقارية



المصدر: وزارة العدل 2023م

الشكل (38): التغير السنوي لحجم للقروض العقارية للأفراد



المصدر: البنك المركزي السعودي 2023م

استمر ارتفاع إجمالي القروض العقارية المقدمة للأفراد من البنوك التجارية، ولكن بوتيرة أقل منذ أن وصلت ذروتها في الربع الرابع من عام 2020م، إذ نمت بنسبة 15.2% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023م، وهي أقل مما تحقق في الأرباع السابقة، كما سجلت ارتفاعاً على أساس ربعي بواقع 2.6%، حيث أدى ارتفاع أسعار العقارات السكنية وارتفاع تكلفة الإقراض (سعر الفائدة) إلى انخفاض وتيرة التسارع في الطلب على القروض العقارية، ووصل إجمالي القروض العقارية المقدمة للأفراد من البنوك التجارية وشركات التمويل حتى الربع الثاني 2023م حوالي 605 مليار ريال.

وبشكل عام تحسنت القروض العقارية للأفراد المقدمة من البنوك التجارية وكذلك من شركات التمويل إجمالاً منذ شهر يناير عام 2018م إذ أسهم تخفيض البنك المركزي السعودي للدفعة المقدمة-الدفعة الأولى كشرط للحصول على التمويل العقاري للأفراد- من 30% إلى 15% ثم 10%، بالإضافة إلى السياسات الحكومية الممثلة في برامج الإسكان والتي تحفز على تملك المسكن للمواطنين.

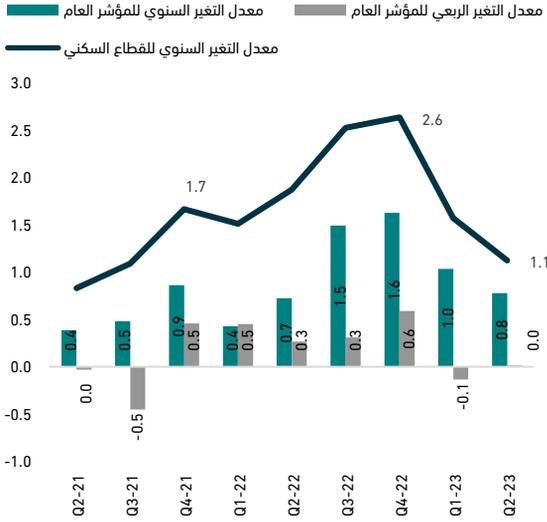
خلال الربع الثاني من عام 2023م، تراجع عدد الصفقات العقارية المنفذة في المملكة بنسبة 30% على أساس سنوي وبواقع 9.0% على أساس ربعي لتسجل 40.1 ألف صفقة، وانخفضت قيمتها السنوية بنحو 12%، ويأتي ذلك نتيجة تراجع عدد الصفقات السكنية المنفذة في هذا الربع بنسبة 35.5% و9.0% على أساس سنوي وربعي، فيما تراجعت الصفقات التجارية المنفذة بنسب مقاربة للصفقات السكنية وإن كان القطاع التجاري أقل من حيث الصفقات المنفذة عن القطاع السكني إذ يمثل 13% من إجمالي الصفقات.

وعلى الرغم من تراجع الطلب على الصفقات العقارية في الربع الثاني من عام 2023م، فإنه لا تزال الأراضي لها النصيب الأكبر من حيث عدد الصفقات خاصة السكنية منها إذ بلغت صفقات الأراضي السكنية المنفذة 26.7 ألف صفقة من أصل 40.1 ألف صفقة منفذة خلال الربع.

الرقم القياسي لأسعار العقارات

الشكل (41): معدل التغير الربعي والسنوي في الرقم القياسي العام لأسعار العقارات

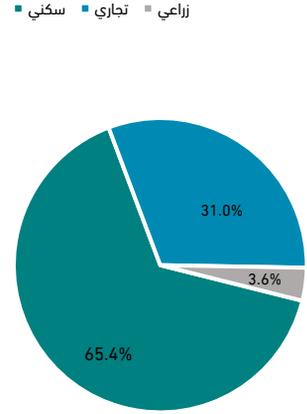
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

الشكل (40): الأهمية النسبية لكل قطاع حسب تكوين المؤشر

(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

ارتفع مؤشر أسعار العقارات العام بنسبة 0.8% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023م، حيث كان هذا الارتفاع أقل عن الربعين السابقين والذي بلغ معدل النمو في كل منهما 1.6% و1.0% على التوالي، ويعزى ذلك لارتفاع أسعار القطاع السكني بنسبة 1.1% على أساس سنوي نظراً لأهميته النسبية في المؤشر العام لأسعار العقارات، وارتفاع محدود للأسعار في القطاع التجاري بنسبة 0.2% وتراجع الأسعار في القطاع الزراعي بنسبة 0.3%، فيما استقر المؤشر العام لأسعار العقارات على أساس ربعي بعد انخفاض محدود نسبياً في الربع السابق بواقع 0.1% وبعد ما كان مرتفعاً في الأرباع الخمسة الماضية.

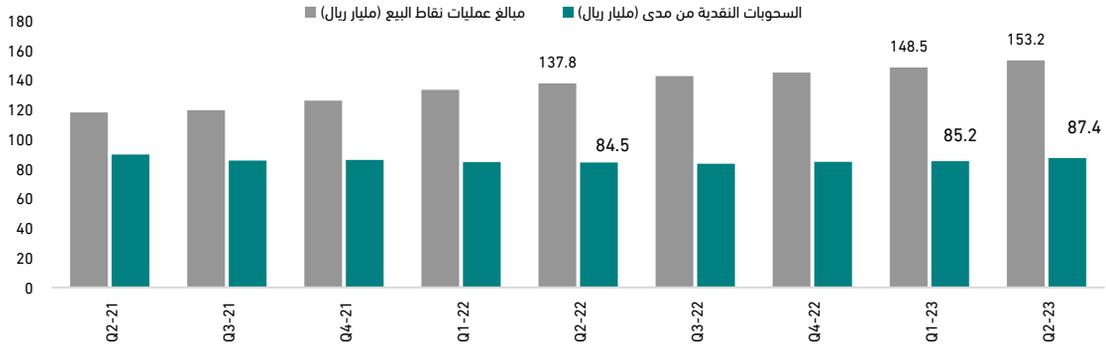
وجاء الارتفاع السنوي لأسعار العقارات السكنية نتيجة لارتفاع أسعار الأراضي السكنية بنسبة 1.2% وكذلك أسعار الشقق بنسبة 0.1%، فيما انخفضت أسعار كل من العمائر والفلل السكنية بنسبة 0.9% و5.0% على التوالي، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار القطاع السكني على أساس سنوي إلا أنه أقل تسارعاً في الربع الثاني من العام الحالي بعدما وصل ذروته في الربع الرابع من عام 2022م.

فيما ارتفعت أسعار العقارات في القطاع التجاري نتيجة لارتفاع أسعار الأراضي التجارية بنسبة 0.2%، وساهم نمو الطلب المتتالي على العقارات في الفترات الماضية في زيادة الأسعار للعقارات بأنواعها بدعم من التسارع السابق في القروض العقارية، غير أن ارتفاع فوائد القروض العقارية قد حد من هذا الطلب المرتفع، فيما ساهم استمرار تنفيذ مشاريع المملكة التنموية الضخمة في المحافظة على مستوى الطلب.

وبالنسبة للرقم القياسي لأسعار العقارات على مستوى المناطق، يُلاحظ أن منطقة تبوك الأعلى ارتفاعاً على أساس سنوي عند 4.5% وبفارق كبير عن المناطق الأخرى بعدما كانت منطقة الرياض الأعلى في الربعين السابقين، ثم منطقة الباحة بارتفاع بلغ 2% على أساس سنوي، بينما كانت منطقة القصيم الأكثر تراجعاً على أساس سنوي عند 1.7% وذلك للربع الثاني على التوالي، ثم منطقة جيزان عند 1.4%.

نقاط البيع والسحوبات النقدية من أجهزة الصراف الآلي

الشكل (42): نقاط البيع والسحوبات النقدية



المصدر: البنك المركزي السعودي 2023م

تساعد قيمة عمليات نقاط البيع والسحوبات النقدية على توقع الاتجاه المحتمل للاقتصاد من جانب الاستهلاك، وتتيح متابعتها إلى إلقاء نظرة داخلية على التطورات في القوة الشرائية للقطاع الخاص، ونشاط قطاع التجزئة، ورصد الطلب على النقود وكذلك اتجاهات الإنفاق في الاقتصاد المحلي.

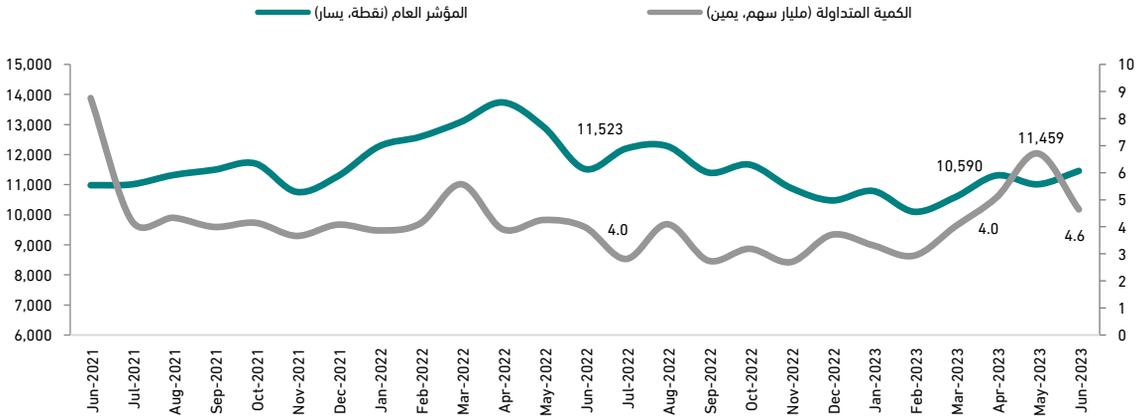
وارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع والتي تتم من خلال بطاقات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان بنسبة 11% في الربع الثاني من عام 2023م على أساس سنوي، إذ بلغت قيمتها ما يقارب 153 مليار ريال مقارنة بقرابة 138 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2022م.

ويعزى الارتفاع في قيمة عمليات نقاط البيع إلى الأداء الإيجابي للطلب المحلي وكذلك التوجه المتزايد نحو المعاملات الإلكترونية بدلاً من التعامل بالنقود الورقية والذي أدى إلى انخفاض أعداد أجهزة الصرف الآلي عبر السنوات وما يؤكد ذلك انخفاض قيمة السحوبات النقدية عن طريق أجهزة الصرف الآلي بنسبة 17% منذ عام 2015م، بالإضافة إلى التنظيمات والشروط التي تحفز المنشآت الناشئة بإصدار أجهزة نقاط البيع بجانب المنشآت المتوسطة والكبيرة.

ولعب تطور وانتشار تطبيقات الدفع في أجهزة الجوال دوراً في تسهيل عملية الدفع الإلكتروني، ولجهود البنك المركزي السعودي تأثير على التعامل بنقاط البيع وتحفيز التعامل بها من قبل المستهلكين على نطاق واسع. وبالنسبة للسحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي، فقد سجلت ارتفاعاً بنحو 3% في الربع الثاني من عام 2023م إذ بلغت حوالي 87 مليار ريال مقابل حوالي 84.5 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2022م.

الأسهم (مؤشر السوق الرئيسية)

الشكل (43): مؤشر السوق الرئيسية "تاسي"



المصدر: تداول 2023 م

أنهى مؤشر السوق السعودي تعاملات الربع الثاني من عام 2023 م على ارتفاع بنسبة 8.2% مغلقاً عند 11,459 نقطة، مقارنة بإغلاقه عند 10,590 نقطة بنهاية الربع الأول من عام 2023 م. وبلغت القيمة السوقية للأسهم المصدره بنهاية الربع الثاني 10.9 تريليون ريال بارتفاع نسبته 9.2% مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2023 م.

وبلغت الكمية المتداولة بنهاية الربع الثاني 4.64 مليار سهم بارتفاع نسبته 15.6% بالمقارنة مع نهاية الربع الأول من عام 2023 م. وبلغ عدد الشركات المدرجة الجديدة خلال الربع الثاني من عام 2023 م 4 شركات مدرجة ليصل إجمالي عدد الشركات المتداولة في السوق إلى 227 شركة. ليلغ معها إجمالي قيمة الأسهم أكثر من 325 مليار ريال بارتفاع يقدر نسبته بـ 20.5% مقارنة بالربع الأول من نفس العام.

وفيما يخص ملكية المستثمرين الأجانب في سوق الأسهم السعودي فقد بلغت نسبتها 3.45% من إجمالي القيمة السوقية بنهاية الربع الثاني من عام 2023 م بقيمة 376 مليار ريال (بارتفاع نسبته 8.35% مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2023 م).

ويأتي التحسن في سوق الأسهم السعودية خلال الربع الثاني من عام 2023 م في ظل التحسن المتواصل لآداء الاقتصاد السعودي غير النفطي ومدفوعاً بالأسهم القيادية.

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط لإتاحة ما يتضمنه من معلومات عامة للباحثين والمهتمين ولعموم الجمهور بهدف الاطلاع والمعرفة، وذلك من مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات. ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى الوزارة أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تُقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواءً بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام، أو الكمال، أو الدقة، أو الموثوقية، أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون الوزارة مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير، ويحق للوزارة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

